الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٣٤

الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البندان ٧ (تابع) و ١٣٢ من جدول الأعمال

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

خطة المؤتمرات

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/65/337/Add.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يدرك الأعضاء بأنه عملا بأحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، التي تنص على أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن له الجمعية بذلك صراحة.

ولهذا يطلب الإذن لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف بأن تعقد اجتماعا واحدا في نيويورك أثناء الجزء الرئيسي للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يكون مفهوما تماما أن هذا الاجتماع سيعقد عندما تكون المرافق والخدمات متاحة دونما أن يكون هناك تأثير سلبي على أنشطة الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ومفهوم أيضا أنه سيتم اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة الاستفادة من خدمات المؤتمرات بقدر أكبر من الكفاءة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف بأن تعقد اجتماعها أثناء الجزء الرئيسي للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؟

تقرر ذلك.

البندان ٩ و ١٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/65/3)

مذكرة من الأمين العام (A/65/216)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/65/84)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أشير إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبناء على توصية المكتب، قررت الجمعية في جلستها العامة الثانية المنعقدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن تنظر في البند ٩ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة، مع الفهم بأن تتولى اللجنة الخامسة معالجة الجوانب الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالميزانية.

وفي الجلسة نفسها أحاطت الجمعية علما بتوضيح مفاده أنه عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨، فيما يتعلق بالنظر في البند ٩ بكامله في جلسة عامة، فإن الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير التي تقع في إطار بنود جدول الأعمال التي أحيلت بالفعل إلى اللجان الرئيسية، ستنظر فيها اللجنة المعنية لكي تبت الجمعية العامة فيها بصورة نهائية.

وفيما يتعلق بالبند ١٣ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنه عملا بالقرار ٢٧٠/٥٧ باء، قررت الجمعية أن تنظر في إطار هذا البند في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها.

أعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد حميدون علي، ليقدم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/65/3.

السيد علي (ماليزيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أقدم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، الوارد في الوثيقة A/65/3.

ينبغي النظر إلى أعمال المجلس لهذه السنة في سياق الجهود الشاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي توجت بعقد قمة الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر، بعد وقت قصير من انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الشهر الماضي، اعتمد حوالي ٨٩ من رؤساء الدول والحكومات خارطة طريق جماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

وبالنظر إلى الأزمات المتعددة – الغذاء، الطاقة، المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية – التي كشفت مواطن الضعف في نظامنا المالي والاقتصادي العالمي، والتعافي الاقتصادي الذي لا يزال متعثرا، وجَّه مؤتمر القمة رسالة واضحة إلى الدول الأعضاء بأن تبقى ملتزمة التزاماً كاملاً بالأهداف التي حُدِّدت قبل ١٠ سنوات. كما أبرزت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٥) لدور المتواصل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعته.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة للتأمل في نتائج أعمال المجلس في ذلك الصدد أولاً، ثمّ أنتقل إلى مجالات العمل المستقبلي.

لقد ركّز الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثبت الاستعراض أنّ كلتا المسألتين تقعان كليّاً في صُلب التنمية والسلام في جميع أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، تزامَن الاستعراض مع إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وفي هذا الصدد، وفَّرت البلدان الـ ١٣، التي قدَّمت عروضاً وطنية طوعية، معلومات وافية بشأن عوامل النجاح والخبرات على المستوى القطري. وقد تطوَّرت تلك العروض إلى منطلقات حيوية للدروس المستفادة، متَّسمة بعروض صادقة وشفَّافة،

تتشاطر السياسات الناجعة وتُحدِّد التحديات لصالح الآخرين.

والإعلان الوزاري، الذي اعتُمد لدى اختتام الجزء الرفيع المستوى، يشكّل نقطة عمل محورية بشأن التقدّم والتحديات وثغرات التنفيذ. إنه يحدد استراتيجيات التنفيذ بفعالية، للالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويتيح فرصا جديدة للأعمال التعاونية والشراكات، ومشاركة أصحاب مصلحة جُدُد ومتنوّعين. وكان الإعلان بمثابة مصدر مفيد للاتفاق على الوثيقة الختامية للأهداف الإنمائية للألفية، بشأن مسائل المساواة بين الجنسين والتمكين.

وقد جرى المزيد من التعزيز لتأثير ووضوح الجزء الموضوعي، بسلسلة مكثّفة من الأحداث الجانبية بشأن مجموعة من المواضيع الشاملة، المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونظّمت تلك الأحداث الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين. وشكّلت تلك الأنشطة مركزا تنسيقيا تابعا للمجلس، لتعزيز وتحفيز شراكات ملموسة لأصحاب المصلحة المتعدّدين، لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

إنّ المناخ الاقتصادي والمالي المعقّد السائد أضفى أهمية خاصة على منتدى التعاون الإنمائي الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نجم عن الحوارات التفاعلية للمنتدى في مجال السياسات العامة، رسائل سياسات عامة موجَّهة نحو العمل بشأن التغييرات في هيكل التعاون الإنمائي، وتوزيع المعونة وفعاليتها واتِّساق السياسة العامة. كما وجَّه المنتدى رسالة سياسية واضحة إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، حول أهمية التعاون الإنمائي والحفاظ عليه وتحسينه على خلفية الأزمات.

وجرى تشجيع منتدى التعاون الإنمائي، بصفته منطلقاً مستقلاً عالمياً، على إشراك المزيد من البلدان وأصحاب المصلحة في مناقشات بشأن فعالية المعونة والمساءلة المتبادلة، ولتعزيز علاقات معونة أكثر توازناً، مع المزيد من الأنظمة الحكومية القوية لإدارة أموال المعونة. وقد أكّدت الاجتماعات أنه يتعيَّن على سياسات البلدان المتقدّمة النمو أن تكون متَّسقة مع الأهداف الإنمائية. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على الدور التحفيزي للمعونة في زيادة مصادر أخرى لتمويل التنمية. وطالبت المداولات بالمزيد من الزخم السياسي وبالتركيز على تنفيذ التعهُّدات. وارتُئي أيضاً أنه ينبغي توسيع برنامج فعالية المعونة، لكي يشمل شواغل منها مشروطية مكافحة الصدمات الخارجية أو مرونتها.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، تمّ تَشاطُر مجموعة متنوعة من الخبرات الإيجابية. وبالإجمال، كانت هناك مشاركة غير مسبوقة من جانب الأطراف الإنمائية التعاونية الفعّالة المعنية، بما فيها الحكومات الوطنية والبرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والحكومات المحلية. وإنني لا أزال مقتنعاً بأنه ينبغي جعْل منتدى التعاون الإنمائي حدثاً سنوياً، لتحقيق المطامح المنشودة منه، بصفته منتدىً لإبقاء التعاون الإنمائي قيد الاستعراض.

وفي هذه السنة، أثبت الجزء المتعلق بالتنسيق أنه مصدر غنيّ للأفكار والعناصر، للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيّما منها تلك المتعلقة بالصحة والهدف ٨ المتعلق بالشراكة العالمية. وكان هناك دعم قويّ لتسريع التقدم لتحقيق الغايات المتعلقة بالمرأة والطفل، وقد أعطى المجلس زخماً لخطة عمل الأمين العام

بشأن المرأة والطفل، التي أُطلِقت أثناء مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

إنّ الجزء المتعلق بالأهداف التنفيذية لعام ٢٠١٠، شكّل مطالبة جماعية لمنظومة الأمم المتحدة بالتوجُّه نحو الاستعراض الشامل المقبل للسياسة العامة عام ٢٠١٠. وقد قام المجلس بمحاولة ناجحة لتعزيز مشاركة صانعي السياسة الوطنيين في ذلك الجزء. والمناقشات ذات التركيز القوي على الوقائع القطرية المستوى، شكّلت بوصلة لتحضير الاستعراض الشامل المقبل، الذي يجرى كل أربع سنوات، لسياسات الأنشطة التنفيذية عام ٢٠١٢. كما كانت هناك دعوات واسعة إلى منظومة الأمم المتحدة للحفاظ على روح الإصلاح، في أعقاب عملية الاتّساق على نطاق المنظومة، بالاستمرار في السعي إلى الفعالية والكفاءة على المستوى القطري.

وبالانتقال إلى جزء الشؤون الإنسانية، فإنّ قرار الدول الأعضاء بالتركيز على المسائل المعقَّدة للعمل في أجواء شديدة الخطورة، وفي ظلّ مواطن ضعف واستجابة إنسانية، جعل تلك المسائل في عملنا أكثر أهمية. وبالإجمال، كان من بواعث السرور رؤية مشاركة بارزة من جانب الحكومات وشبكة المجتمع المدني العالمية ومسؤولين كبار في منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية التي قدَّمت عروضاً شفوية عبْر النظام الإلكتروني الجديد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتضاعف ثلاث مرات تقديم البيانات المكتوبة.

ويسرّني الإبلاغ أيضاً عن إحراز تقدُّم ملحوظ في دعم أعمال المجلس في مجال السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الحوار الخاص في مجال السياسة العامة بشأن دور المرأة في البلدان ذات الحالات الخاصة، والحدث الخاص المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام بشأن بناء السلام والأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقِد أثناء الجلسة الموضوعية، حظي بدعم واهتمام واسعَين.

وتبقى هايتي محوراً لعمل المجلس. ويبقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملتزماً بضمان تعافي هايتي من الكارثة الإنسانية واستئناف مسيرتها نحو تنمية بعيدة المدى. وتعبيراً عن هذا الالتزام، مدَّد أعضاء المجلس ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فترة سنتين، وطلبوا إلى المجلس أن يقدم تقريراً بشأن أنشطته مرتين في السنة. وأعتقد أنّ برنامج أنشطة أكثر تركيزاً لدى الفريق، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، وبدعم لعملية التعافي بقيادة هايتية، سيُسهم إسهاماً كبيراً في الانتعاش. وعزم المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته سيكون أساسياً.

ويتطلَّع المجلس إلى استعراض الجمعية العامة لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الدورة الحالية، لرؤية كيفية مواصلة تعزيز دوره، وبصورة أهمّ، في ما يتعلق بالاستعراض الوزاري السنوي، وتقييم التقدّم المحرَز في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، ومنتدى التعاون الإنمائي واستعراض التوجُّهات والتقدّم في التعاون الإنمائي الدولي. وستكون لدى الأعضاء أيضاً فرصة للنظر في كيفية تعزيز علاقة المجلس بلجنة بناء السلام، وبالاجتماعات المخصصة بشأن الطوارئ الإنسانية حيثما وكلما دعت الحاجة.

وبالنظرة إلى المستقبل، فإننا نشَّطنا التحضيرات للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيُركِّز على التعليم. فالتعليم، كما نعلم جميعاً، أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستدامة كوكبنا على المدى البعيد. وقد أظهرت الاستعراضات الوزارية في السنوات الماضية أنه لم يتمّ إحراز تقدم حقيقي في

أيّ مجال، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والصحة العامة العالمية، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بدون إدراج واضح للتعليم في برنامج عمل.

وإنني أعتبر استعراض السنة المقبلة عنصراً حاسماً في بناء معرفتنا المشترَكة للمتطلبات الإنمائية. ويجب علينا أن نضمن تنفيذ توصيات الاستعراضات الوزارية السنوية للسنة السابقة. وأحثّ الجميع على المشاركة الكاملة في الأنشطة التحضيرية الوطنية والإقليمية والعالمية، لتهيئة الظروف لدورة ناجحة ورائدة في السنة المقبلة. وتشكل الاستفادة من تقدُّمنا وتحديد إجراءات جديدة، أساس الروح التي سينفِّذ المجلس أعماله بها.

السيد علي (السودان): يطيب لي في البدء أن أحيّي محفلكم الجامع هذا، متمنّياً أن تفضي مداولات هذه الدورة إلى تقدّم عملي ملموس على صعيد القضايا والتحديات، التي يتعيَّن أن تحظى بأولوية جدول أعمال الجمعية العامة لهذا العام، بشأن البند التاسع المتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠.

إنّ سعادتنا غامرة بتولّي السيد جوزيف ديس رئاسة هذه الدورة. وكلُّنا ثقة بحكمته وخبرته وتجاربه الغنيّة، مما يعطي الأمل بضوء في نهاية النفق، تحقيقاً لطموحات الأسرة الدولية في السلام والبناء وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أودّ الإعراب عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره (A/65/84)، وأرحب أيضاً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، المتضمَّن في الوثيقة (A/65/3). ولا تفوتنا الإشادة بالكفاءة العالية التي أدار بها السيد حمدون علي أعمال المجلس في الدورة المنصرمة، ونجزي التقدير لأعضاء مكتبه الموقَّر على الجهود الدؤوبة التي بذلوها.

ويضمّ وفد بلادي صوته إلى البيان الذي سيلقيه ممثل جمهورية اليمن الشقيق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد اكتسبت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام زخماً كبيراً، من واقع المناخات السائدة إقليمياً ودولياً، من أجل إرساء عالم يسوده السلام والازدهار، ويتّسم بالقيم والمبادئ المشتركة التي حضّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها احترام سيادة الدول وخياراتها، والحلّ السلمي للمنازعات، وتطوير التعاون المشترك في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل إنشاء أمم متحدة قادرة وفعالة، في إطار تعاون متكامل ومتعدد الأطراف، يستوعب ثراء المجتمع الدولي وتنوّعه.

إننا نعيش في عالم تتوافر فيه التحديات، وتترابط فيه المحدِّدات، ولا شكّ أنّ الأسرة الدولية مقتنعة الآن، أكثر من أي وقت آخر، بأنه لا قِبل لنا بمواجهة تلك التحديات بسرعة إيقاعها وترابط جزئياتها وتعاظم آثارها، إلاّ في إطار العمل الجماعي الذي تقوده منظمة دولية مقتدرة وفعالة، كالأمم المتحدة، تعمل على إطلاق مبادرات مبتكَرة تواكب التحديات المختلفة السالفة الذكر.

ويتوجَّب على الأمم المتحدة، انطلاقاً من عضويتها العالمية، وشرعيتها وولايتها الشاملة، أن تؤدي دوراً حاسماً لتحقيق التعاون الدولي وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد على ضرورة التزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز قدرات الدول النامية، في إطار تنفيذ ولايتها بتنفيذ أنشطتها الإنمائية. ويشدِّد وفد بلادي على أهمية وحيوية ما تمّ الاتفاق عليه في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر المنصرم، حيث كان فرصة لتجديد الالتزامات، وتعبئة الموارد وتحفيز العمل الجماعي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وقد تجلّت بوضوح في ذلك الاجتماع الحاجة الماسّة إلى توسيع نطاق الشراكة العالمية للتنمية، وتعبئة موارد إضافية لردم الفجوات، ومجابهة التحديات التي تواجه الدول النامية. ونحن نعتبر الوثيقة الختامية المنبثقة عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، خريطة طريق لتمكين القدرات الإنمائية للدول النامية في مجال زيادة تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين شروط التجارة الدولية المجحفة، وإزالة القيود أمام وصول صادرات الدول لنامية إلى الأسواق العالمية، وتيسير حصولها على أسعار منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدَّرة، وتخفيف أو إلغاء ديونها الخارجية، نظراً لما ينجم عن ثقلها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد قدَّم اجتماع الربيع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فرصة لاستعراض وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، على النحو المبيَّن في توافق آراء مونتيري، لإثراء النقاش البنَّاء من أجل إيجاد السبل والوسائل لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

ويدعم وفد بلادي بذْل المزيد من الجهود لتأمين التمثيل العادل للدول النامية، وتعزيز الشفافية والمصداقية، وإجراء إصلاح شامل لقواعد توظيف القيادات في مؤسسات بريتون وودز على أساس الحياد والجدارة، بما يكفل تعبئة الموارد الإضافية لصالح الدول النامية، لا سيّما الموارد المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة، لتطبيق الإجراءات واتّخاذ التدابير اللازمة، للتغلُّب على الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

إنّ الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلَّط الضوء أيضاً على تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفَق عليها دولياً، وعلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدَّم هذا الجزء فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرَز، وتبادل الخبرات، والدروس المستفادة، والبحث عن السبل الملائمة للتغلب على العقبات والتحديات المرتقَبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بإنشاء الجهاز الجديد في الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونتوقَّع أن يعزز هذا الجهاز قدرة المنظمة الدولية على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اتّساقاً مع القيادة الوطنية لبرامج التنمية الاجتماعية في الدول النامية.

وسمح الجزء المتعلق بالتنسيق بالتركيز على الولايات المتعلقة بالتنسيق، في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تمّ التداول في الإعلان الوزاري للعام الماضي، الذي يتناول تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفَق عليها دولياً، في ما يتعلق بالصحة العامة. وقدَّمت المناقشات مساهمة مفيدة لمؤتمر القمة بشأن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في الشهر المنصرم.

وتطرَّق الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس إلى التحديات والعقبات والدروس المستفادة، ذات الصلة بتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية الطارئة للأمم المتحدة. والتحديات الإنسانية الناجمة عن حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية في ازدياد، وبخاصة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أدَّت هذه التحديات إلى تفاقم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وأزمة الغذاء والطاقة وتحديات تغيّر المناخ، إلى جانب تعزيز مهام المجلس في مجال متابعة تنفيذ المقررات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية، وبخاصة تنفيذ مؤتمر توافق آراء مونتيري، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في الدوحة.

وفي سياق متَّصل، يصادف هذا العام نهاية برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، حيث

نعرب عن قلقنا العميق إزاء التقدُّم البطيء لتلك البلدان، لا سيّما في أفريقيا، وبخاصة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية، وتنفيذ خطة عمل البرنامج في ما يتعلق بالتخفيف من حدّة الفقر، ومكافحة الجوع، وخفض وفيات الأمهات، ممّا يدعو إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، وبخاصة في المجال الزراعي، لزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية وتعزيز القدرات في المجال التكنولوجي.

أمَّا على صعيد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، على أساس احترام المُلكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية في البلدان النامية، التي ينبغي أن تكون المبدأ التوجيهي لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية.

ظلت أهداف السلام والاستقرار بالسودان توجها ثابتا وأساسيا لحكومة الوحدة الوطنية، التي أثبتت عمليا تمسكها بخيار السلام الذي يعكسه ما تحقق من إنجاز تاريخي، بتوقيع اتفاقية السلام الشامل التي وضعت حدا لأطول حروب القارة الأفريقية الموروثة منذ الحقبة الاستعمارية. وينبع سعينا نحو السلام من حقيقة إدراكنا لما يتيحه ذلك من مناخات وأجواء مؤاتية لانطلاق عجلة التنمية من واقع الموارد والثروات الهائلة التي تزخر بها أرض السودان. ولذلك، فإننا ندعو الأسرة الدولية جمعاء عبر محفلكم الموقر هذا لدعم جهود السلام والاستقرار في السودان انطلاقا من حقيقة أن تعزيز هذه الجهود دعم لسلام واستقرار أفريقيا، ووجوب النأي عن كل ما يمكنه الإضرار بتلك الجهود أو التأثير السالب عليها. وفي هذا السياق، نرجو أن يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة لإجراء الاستفتاء ليكون عادلا وشفافا وحرا كي يعبر أهلنا في جنوب السودان عن رغبتهم الحقيقية دون أي تأثير سالب أو ضغوط تؤدي إلى نتائج غير واقعية.

ومثلما تنهمك بلادي في تصميم راسخ لتنفيذ مطلوبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حققت تقدما ملحوظا في مجال تنفيذ المشروعات الموجهة إلى القطاعات الضعيفة في المجتمع، التي تسعى إلى تخفيض حدة الفقر وتحسين خدمات التعليم والصحة ورعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض.

ففي مجال مكافحة الفقر، أعد السودان الاستراتيجية الربع قرنية للتنمية الاقتصادية، التي انبثقت منها الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١) لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر. كما تم إنشاء المجلس الأعلى لمراقبة إعداد وتنفيذ الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر برئاسة السيد رئيس الجمهورية. ونتيجة لذلك، فقد ارتفع معدل الإنفاق المناصر للفقراء إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩. كما تم تخصيص ١٢ في المائة من السقوف الائتمانية للبنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة. وساهمت آلية الزكاة كمشروع مجتمعي تكافلي بما يفوق المائتي مليون دولار سنويا في مجال محاربة الفقر.

وشهد السودان تطورات إيجابية في مجال تعليم الأساس، فكانت إلزامية ومجانية التعليم هي السياسة الرسمية المعلنة للدولة، كما تم وضع استراتيجية قومية لتعليم البنات.

وفي محور تمكين المرأة، فقد تم اعتماد استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة وتمكينها، وتبنت الدولة الخطة القومية لمكافحة العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٥، حيث تم إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العدل، إلى جانب تأسيس وحدة حماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية منذ عام ٢٠٠٦. وحظيت الاستراتيجية القومية لختان الإناث عام ٢٠٠٨ بأولوية استثنائية. وتم تعديل القانون الجنائي ليتضمن فقرة لحماية النساء أثناء التراعات، وتم تخصيص ٢٥ في المائة من مقاعد المجلس الوطني والمجالس

التشريعية بالولايات للمرأة، حيث ارتفع عدد البرلمانيات إلى ٣٠٠ برلمانية.

وانتهجت الدولة السياسات والإجراءات الداعمة لصحة الطفل بتحقيق مجانية علاج الأطفال دون الخامسة، وتوجت هذه الجهود بالمصادقة على قانون الطفل لعام ٢٠١٠.

وأعطى السودان أولوية قصوى لتعزيز الصحة الإنجابية، بإجازة السياسة القومية للصحة الإنجابية، وتنفيذ خارطة طريق لخفض وفيات الأمهات.

أما على الصعيد الإنساني، فإن حكومة السودان قد ظلت ملتزمة بتطبيق البروتوكول الإنساني الموقع مع الأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، ويسير تنفيذ ذلك بصورة جيدة بفضل الدور المقدر الذي نهضت به الآلية العليا المعنية بمتابعة تنفيذ البروتوكول الإنساني، مواصلة لجهود الحكومة الخاصة بفتح مسارات العون الإنساني في دارفور وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. إننا في هذا المجال نؤكد على الحاجة لمضاعفة الجهود للتصدي لهذه التحديات بما فيها تعزيز الانتقال من الإعانات الإنسانية إلى مرحلة الإعمار والتنمية خاصة في دارفور، علما بأن التركيز على الإعمار والتنمية هو أحد مرتكزات الاستراتيجية الجديدة لمعالجة قضية دارفور.

إن تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية والتجارية في العالم تأخذ برقاب بعضها البعض، وما فتئت اختلالات البنى الاقتصادية في العديد من البلدان النامية والأقل نموا تشكل معضلة تعوق تحقيق التقدم على مسار تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. والتركيبة الراهنة للاقتصاد الدولي بقيوده التجارية المجحفة على صادرات البلدان النامية، مضافا إلى ذلك ثقل الديون الخارجية التي تشل حركة النمو الاقتصادي القطري، عوامل تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية لا سيما في القارة الأفريقية، التي أكد مؤتمر قمة الألفية على وضعها الاستثنائي كأولوية فيما يتصل بتوفير المساعدات الدولية وتعزيز قنوات التعاون ودعم المبادرات ذات الصلة كمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد).

ولا بد لي في هذا الإطار من التأكيد على الآثار الخطيرة المترتبة على الظواهر الطبيعية كظاهرة التغير المناخي و التدهور البيئي التي شكلت أسبابا رئيسية للنزاعات والحروب في أفريقيا، وما نزاع دارفور إلا دليل عملي على انعكاسات هذه الظواهر ومساسها المباشر بالمواطن واحتياجاته الحياتية اليومية. إن السودان كطرف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ منذ العام ١٩٩٣ يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود وتنسيقها في إطار العمل الدولي المتعدد الأطراف للتصدي لهذه الظاهرة بغية الوصول إلى اتفاق حول نظام أكثر فعالية. ولتحقيق المشاركة المطلوبة للدول النامية في معالجة أسباب وآثار التغيرات المناخية، يرى السودان أن تقوم الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها في مجال بناء القدرات وتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية عونا لها في التصدي لهذه المشكلة.

أرجو أن أؤكد في خاتمة حديثي، على أن استمرار الأمم المتحدة في تأدية الدور المناط بها، يفرض علينا مسؤولية جماعية ترتكز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطارا جامعا للجهد الدولي المتعدد الأطراف، وللتعامل الفاعل والعادل مع القضايا والمشكلات العالمية، وإقامة شراكة واضحة بنص الميثاق مع المنظمات الإقليمية تحقيقا للسلام والأمن الدولي والإقليمي. إن السودان الذي هو عضو ملتزم وفاعل في هذه المنظمة سوف يظل وفيا للأهداف التي تشكل جماع جهدنا المشترك.

السيد الصعيدي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أشكر الأمين

العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/65/84، وأرحب بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ الوارد في الوثيقة A/65/3.

الواقع أن العام ٢٠١٠ هو عام آخر مفعم بالأحداث الهامة. وتود المجموعة في البداية أن تنوّه بالقيادة النشطة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير حميدون علي، ومكتبه في توجيه أعمال المجلس عام ٢٠١٠. إن قيادته أتت بروح ابتكارية وحماسية إلى عمل المجلس في هذا العام. ونتوجه بالامتنان أيضا إلى جميع ميسري مشاريع القرارات على جهودهم الدؤوبة.

إن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي انعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، وفر لنا الفرصة لتجديد التزاماتنا، وحشد الدعم، وحفز العمل الجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأظهر مؤتمر القمة بوضوح أن هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بغية تعبئة الموارد الإضافية لسد الفجوات المتبقية، والتصدي للتحديات المتواصلة التي تواجه البلدان النامية.

ونعتبر الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٥) خطة عمل تقتضي التنفيذ الفوري. وبالمثل، نشدد على الحاجة إلى إجراء استعراض سنوي لخطة العمل هذه ضمن منظومة الأمم المتحدة، بغية جعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً واقعاً بحلول عام ٢٠١٥.

والاجتماع السنوي الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أتاح لنا الفرصة لاستعراض وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، مثلما يرد في توافق آراء مونتيري، عن طريق إجراء حوار بنّاء ومفيد في ما بينها، بغية إيجاد السبل والوسائل لحل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وخلال ذلك الاجتماع، أكدت المجموعة من جديد دعوتها إلى إصلاح الهياكل الإدارية لمؤسسات بريتون وودز، وكفالة تعزيز التمثيل النزيه والعادل للبلدان النامية، وتحسين الشفافية والمصداقية في تعيين القيادات العليا في مؤسسات بريتون وودز، عن طريق عملية اختيار شفافة وقائمة على الجدارة. وشددنا أيضاً على الضرورة الملحّة لتعبئة الموارد الكافية على الصعيد الوطني، وتوفير الموارد الجديدة والإضافية المخصصة للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتوافرة، بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف، والثنائية، والخاصة، بغية تنفيذ الإجراءات والتدابير الرامية إلى مساعدتها في التغلب على الآثار الناجمة عن الأزمة الراهنة.

وتشدد المجموعة مرة أخرى على أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية الشاملة والشرعية التي لا نزاع فيها، لذا بإمكانها جيداً معالجة الإدارة الاقتصادية العالمية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة اجتماعياً. ومن المهم أن تلتزم الدول الأعضاء بعملية الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف وقيمها الأساسية، بغية أن تتمكن من الوفاء بدورها في الإدارة الاقتصادية العالمية.

وكان ثمة حدث هام آخر هو الجزء الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي، المكان الرئيسي للحوار العالمي واستعراض السياسات العامة المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي. ويمكن للمنتدى أن يكون المنتدى الرفيع المستوى المناسب الذي يتيح مشاركة الأطراف الرئيسية على نحو أوسع، ويعزز الحوار الفعال في ما بينها. وقد انصب تركيزنا هذا العام على ثلاثة مستويات: المساءلة المتبادلة وشفافية المساعدة، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي، وتنسيق سياسة المعونة بغرض الانتقال من المعونة إلى المزيد من مصادر التمويل الإنمائي لأمد بعيد.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن منتدى التعاون الإنمائي ينبغي ألاّ ينحرف صوب جداول أعمال محددة خارج إطار الأمم المتحدة. وأفضل السبل والوسائل لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، فضلاً عن المبادئ التي ينبغي تطبيقها في ذلك الصدد، ينبغي مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها من جانب كل الدول الأعضاء بطريقة شاملة وشفافة، بالاعتماد على مجموعة واسعة من التجارب والممارسات.

وشكلت الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس عام ٢٠١٠ الدورة الأولى الكاملة لتنفيذ آلية المتابعة الحكومية الدولية الجديدة لتمويل عملية التنمية المعتمدة في السنة الماضية. لذلك، سررنا باتخاذ القرار المعنون ”متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“ بتوافق الآراء.

وركّز الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأتاح لنا هذا الجزء الفرصة المناسبة لتقييم التقدم المحرز، وتشاطر الخبرة والدروس المستخلصة، ولإيجاد السبل الملائمة للتغلب على العقبات والتحديات المتبقية أمام المسألة الجنسانية. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة بإنشاء كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتتعهد بالدعم الكامل للعمل الذي يقوم به. ونأمل أن يعزز الكيان الجديد قدرة الأمم المتحدة على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

ولقد أتاح لنا جزء التنسيق للمجلس في هذا العام فرصة قيّمة لمناقشة التحديات والعراقيل والدروس المستفادة بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ويتواصل ازدياد التحديات الإنسانية الناجمة عن حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقدة، ولا سيما في البلدان النامية. علاوة على ذلك، تفاقمت هذه التحديات بفعل التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والأزمة الغذائية العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وأزمات الطاقة والتحديات التي يشكلها تغيّر المناخ. وتؤكد المجموعة من جديد على الحاجة الملحّة إلى مضاعفة جهودنا في التصدي لهذه التحديات.

ونظراً لأن هذا العام يصادف اختتام برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء التقدم غير المتساوي وغير الكافي في تحقيق الأهداف وتنفيذ برنامج العمل، خاصة ما يتعلق، في جملة أمور، بالتخفيف من وطأة الفقر، ومكافحة الجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وخفض نسبة وفيات الأمهات. لذلك، نؤكد مجدداً دعوتنا إلى تحقيق القدرة الإنتاجية المعززة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما في القطاع الزراعي، وإلى استثمارات أكبر في البنية التحتية المادية والتطور التكنولوجي.

وتشكّل الأنشطة التنفيذية لجزء المجلس عنصراً حاسماً أساسياً لتعزيز ركيزة التنمية للأمم المتحدة. وتؤكد المجموعة من جديد ضرورة الشراكة العالمية المعززة من أجل التنمية، بناء على التنويه بالقيادة والملكية الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية، التي ينبغي أن تكون المبدأ التوجيهي للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على الصعيد القطري.

ومن الاتفاقات الأخرى التي توصل إليها المجلس هذا العام القرار ٢٠١٠/٢٥، المعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“. ويؤكد القرار مجدداً أن خلق الوظائف ضروري لجهود التعافي، وينوّه بأن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل أداة هامة

لتعزيز النمو المكثف لفرص العمل. ويسعدنا التقدم الذي أحرزته في ذلك الصدد منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ونشجع الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على العمل من أجل تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، وموضوعه ”العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع“.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالنموذج الجديد للاجتماع الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، لأنه يمثّل تحسناً واضحاً إزاء تجاربنا الأخيرة مع التمويل من أجل التنمية. ونرحب ترحيباً خاصاً بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماعات التي انعقدت في الربيع مع مؤسسات بريتون وودز، ونأمل أن تتكرر تلك الممارسة بانتظام وأن تتوسع في المستقبل.

السيد دو باسومبيير (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الإتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

يتقدم الإتحاد الأوروبي بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الشامل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/65/3).

نجتمع اليوم ونحن على وشك استعراض القرار ١٦/٦١ عن تعزيز المجلس. وفي ذلك الصدد، سيركز هذا البيان على ثلاث نقاط. أولاً، يشعر الإتحاد الأوروبي بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تنشيط المجلس. فالعديد من الصكوك التي وُضعت في السنوات الأخيرة أثبتت إلى حد كبير جدواها. ثانياً، ولئن كنا نحتاج في المقام الأول إلى البناء على ذلك التقدم، ثمة مجال للتحسن في بعض الأمور. ثالثاً، إن أهمية المجلس تعتمد في نهاية المطاف على استعدادنا لجعله مفيداً. ويشعر الإتحاد الأوروبي بالتشجيع إزاء التجربة الأخيرة، رغم أنّ باستطاعتنا أن نفعل هنا أيضاً ما هو أفضل.

وبالعودة إلى النظر في الدورة الموضوعية التي انعقدت هذا العام، فضلاً عن الدورات الموضوعية الثلاث التي انعقدت منذ اتخاذ القرار ١٦/٦١، يعتقد الإتحاد الأوروبي أن لدينا ما يشجعنا إزاء التقدم المحرز في تنشيط المجلس.

إن الاستعراض الوزاري السنوي تطور عبر السنين ليصبح منتدى رئيسياً رفيع المستوى لمناقشة المسائل المواضيعية الواسعة المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بمشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. وأصبح بالتالي تجسيداً لدور المجلس بوصفه الجهاز التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، والمكان الذي تتكامل فيه جوانب المتابعة لعمليات الأمم المتحدة الرئيسية في ذلك المجال.

وأصبحت الإعلانات الوزارية التي اعتمدت في تلك المناسبات وثائق مرجعية هامة. والمناقشة التي جرت هذا العام، وتزامنت مع القرار الذي أنشأ الكيان الجديد، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وسبقت مؤتمر القمة الأخير المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، أكدت على ذلك عن طريق الإسهام الهام في المسألة الحاسمة المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتوفر العروض التطوعية الوطنية بشكل خاص فرصة قيّمة لتبادل أفضل الخبرات والدروس المستفادة. فعدد البلدان التي تتطوع لتقديم العروض وحجم ونوعية الذين يحضرون

تلك العروض على السواء دلالة على الاهتمام الكبير الذي تولّده.

وأكد منتدى التعاون الإنمائي الثاني على أن المنتدى مكان هام للحوار العالمي بشأن التعاون الإنمائي الدولي. ووفر أيضاً إسهاماً مفيداً جداً ونوعياً في المناقشة التي سبقت مؤتمر قمة الألفية الشهر الماضي.

وما زال جزء الأنشطة التنفيذية وجزء الشؤون الإنسانية يجعلان من المجلس منتدى مركزياً لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية والعمليات الإنسانية على مستوى السياسة العامة والمنظور الشامل، من خلال القرارات المتخذة والحوارات التفاعلية التي تسبقها على السواء. ويؤكد من جديد القرار الذي اتخذته الجمعية مؤخراً عن الاتساق على نطاق المنظومة (القرار ٢٨٩/٦٤) على دور المجلس، وهو مثال جيد آخر على توزيع المهام بانسيابية بين المجلس والجمعية العامة في ذلك المجال.

وبطبيعة الحال، إن الرضا عن الذات ليس مستصوباً على الإطلاق. وسيشارك الإتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في الاستعراض المقبل لتنظيم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الانفتاح على اقتراحات الشركاء، لكنه سيفعل ذلك اعتقاداً منه أنه ولئن هناك على الدوام مجال للتحسن، فإننا نحتاج في المقام الأول خلال هذه المرحلة إلى البناء على التقدم الذي تم إحرازه بالفعل.

وأود أن أذكر هنا بعض العناصر الخاصة التي قد تستحق الاهتمام في مداولاتنا.

يؤدي الجزء التنسيقي دوراً مفيداً في متابعة الإعلانات الوزارية. وشكّل في هذا العام إطار المرحلة الأولى لتنفيذ القرارات المتخذة في عام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز متابعة عملية التمويل من أجل التنمية، مستخدماً بالكامل الميزات النسبية التي يعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث المشاركة المتعددة الجوانب لأصحاب المصلحة. ويمكننا، مع ذلك، أن نمعن مزيداً من التفكير في ماهيّة ذلك الجزء وعمله، وخاصة في ما يتعلق بالجزء العام.

ولا يزال الجزء العام مثقلاً بالعمل على نحو يثير الأسى، الأمر الذي يؤدي إلى مناقشات سطحية والنظر المتسرع في المسائل التي تقتضي المزيد من الاهتمام، فضلاً عن تأجيل المسائل التي قد تسبب تضارباً مع جدول أعمال الهيئات الأخرى إلى دورات مستأنفة. وينبغي أن نستكشف كيفية الإعداد لذلك الجزء من الدورة على نحو أفضل، وما إذا كان جزء من ذلك العمل، ولا سيما القرارات التي تتصف بالمزيد من الطابع الإداري، يمكن إنجازه خارج الدورة الموضوعية. وينبغي لنا أيضاً أن ندرس بدقة كيفية تفادي الازدواجية بين عمل الجمعية العامة، ولا سيما اللجنتان الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والعلاقة مع لجنة بناء السلام، وبصورة أعم نظر المجلس في الصلة بين السلام والتنمية، تستحق بالتأكيد المزيد من الاهتمام. ولقد اتُخذت الخطوات الأولية بالفعل، عن طريق تنظيم اجتماعات مشتركة. وينبغي لنا أن نبني على تلك الخطوات بغية جعل العلاقة أكثر متانة، على النحو المناسب.

شغل الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماك – دونالد (سورينام).

وفي الختام، يود الإتحاد الأوروبي أن يشير إلى الرسالة الهامة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير حميدون على، في خطابه أثناء بداية دورة المجلس لهذا العام. ولئن يمكن إجراء تحسينات على جهاز المجلس – أي على القرار ١٦/٦١ – فأهمية المجلس تعتمد في نهاية المطاف على البرامج، أي سلوكنا تجاه الهيئة واستعدادنا لنجاح عملها.

وفي ذلك الصدد، يود الإتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس المجلس، السفير حميدون علي، فضلاً عن سلفه، السفيرة سيلفي لوكاس، على دورهما في توجيه تنشيط المجلس. ويشعر الإتحاد الأوروبي أيضاً بالتشجيع إزاء الجو الإيجابي للاجتماع الذي انعقد في فصل الربيع، وروح التعاون المتجدد مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلاً عن الروح البناءة التي سادت خلال المفاوضات التي أجراها المجلس في هذا الصيف، الأمر الذي أفضى إلى نتائج طيبة واتفاقات بتوافق الآراء.

ومع ذلك، ثمة مجال هنا أيضاً حتى لعمل أفضل، تمشياً مع ”الضرورات“ التي أوجزها الرئيس علي – جدول أعمال استباقي، ونتائج أكثر تركيزاً، وأجواء أفضل، وتفادي المجادلات المبتذلة. والانضباط على نحو أفضل في جدولة القرارات المناسبة التوقيت بشكل خاص من شأنه أن يساهم في التخفيف من بعض العبء الذي ينوء تحته الجزء العام. والمطلوب بإلحاح أيضاً أن تحترم اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية احتراماً أكبر المبادئ التوجيهية لمنح المركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والإتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة البناءة في المزيد من المناقشات حول تنظيم المجلس في الأسابيع المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة برينيت كور، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بإعادة التأكيد على اقتناع الهند بالقدرة القيادية للسيد جوزيف ديس بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأقدم الشكر الحار إلى الدول الأعضاء على انتخاب الهند عضوا في مجلس الأمن للفترة العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وتؤيد الهند البيان الذي ألقاه ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب الهند بالموضوع الذي اختاره الرئيس للدورة الراهنة للجمعية العامة، ”التأكيد مجددا على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“. إن ما يحتاجه الوقت الراهن هو وجود أمم متحدة أقوى، تعكس الحقائق الواقعة المعاصرة. إن من شأنها أن تكفل معالجة ضرورات صون السلم والأمن الدوليين والقيام بمتابعة متكاملة ومنسقة لجدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية.

لقد ولّدت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التسعينيات من القرن العشرين توافقَ آراء عالميا لا سابق له على رؤيا مشتركة للتنمية. وأعدنا التأكيد على ذلك التفاهم المشترك في الأحداث الرفيعة المستوى التي تُعنى بالأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية موريشيوس والتنوع البيولوجي التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك. أفصح إعلان الأهداف الإنمائية للألفية بجلاء عن أن تخصيص الموارد ووضع السياسات الوطنية والدولية المناسبة والمتابعة والتنفيذ المتكاملين من الحتميات الأكيدة لتحقيق الأهداف الإنمائية التي نعتز بها بحلول ٢٠١٥.

إن الترابطات والتداخلات فيما بين مختلف مؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة في مجال التنمية قوية. ومن شأن استراتيجية موريشيوس أن تستمد فوائد ضخمة وقوة من نتائج شاملة وطموحة ومنصفة للمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وبالمثل، يجب على مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود الآن في ناغويا باليابان أن يتصدى بشكل كامل لمختلف التحديات في مجال التنمية الاجتماعية

والاقتصادية مع شواغلها البيئية الأساسية من أجل التحقيق، عن طريق ذلك العمل العالمي، للحماية القصوى من فقدان التنوع البيئي.

إن مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة المتعددة المركزة على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا يجب أن تكون لها علاقة عمل محكمة وكلية ومتكاملة ومتبادلة. يجب علينا أن نعمل على وضع نماذج عمل تكفل تدفقات الموارد المتآزرة والتقييم المنسق والتخطيط، ونهج كلي إزاء برامجنا للتنمية العالمية. وفي ذلك السياق، تعتبر الهند إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة خطوة هامة صوب اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية في إطار الأمم المتحدة.

إن التفاعل القوي والصلات المؤسسية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام لا يقلان أهمية. إن جهود المتابعة الناجحة التي بذلناها بشأن المؤتمرات المحورية التي لها تأثير كبير في الأهداف الإنمائية العالمية – من قبيل توافق آراء مونتيري والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ – تستحق الذكر على نحو خاص. ويجب الإبقاء على هذه الجهود. بيد أن من المهم أن نتذكر أنه لا توجد صيغة واحدة تناسب جميع الحالات، ومن الحتمي أن تُعطى الأولويات الوطنية للبلدان دائما الصدارة في توخي تنفيذ هيئات الأمم المتحدة لجدول أعمال التنمية.

تدرك الهند إدراكا كاملا أهمية إنشاء شراكة عالمية قوية تدعمها الاستراتيجيات الإنمائية الدولية والوطنية بشأن التجارة والديون والاستثمار ونقل التكنولوجيا والأمن الغذائي وتوفر سبل الوصول إلى الطاقة وتغير المناخ ومجموعة من المسائل الأخرى لإيجاد بيئة مفضية إلى التنمية. وستسعى الهند لتحقيق نتائج طموحة وشاملة ومنصفة في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، نتائج تقوم على أساس مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة وقدرات كل الجهات الشريكة. ونتطلع أيضا إلى إحراز نتائج مركزة على التنمية لجولة الدوحة.

ولكفالة أن تكون السياسات الدولية موجهة نحو التنمية تجب المراعاة الفعالة لوجوه قلق البلدان النامية لدى صياغتها وتنفيذها. ومن سوء الحظ أن الهياكل المؤسسية الراهنة لا تسمح بذلك، على الرغم من أن البلدان النامية أشد البلدان تأثرا. سلطت الأزمة الاقتصادية الضوء على الاختلال الخطير في هياكل الحوكمة العالمية، بما في ذلك على الجانب الاقتصادي. والهند، شأنها شأن بلدان نامية زميلة، كانت في صدارة المطالبة بصوت أقوى في مؤسسات بريتون وودز.

ومن أجل جعل العملية على القدر الأكبر الممكن من الشمول فإن للأمم المتحدة، بمركزها الفريد، دورا أساسيا. وكما سبق أن ذكرت، فإنها لا تزال بحاجة إلى الإصلاح على نحو ملح، ولا محل في الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح أكبر من الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. يجب توسيع عضوية المجلس في فئتي الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية، كما هي رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ويسرني أن الجمعية العامة قررت في دورتها الرابعة والستين أنه يجب إجراء المفاوضات المستندة إلى نصوص في الدورة الخامسة والستين. ومن المهم المضي قُدما بهذه المفاوضات بشكل ملح.

وأيضا لا يمكن تعزيز منظومة الأمم المتحدة بدون تنشيط الجمعية العامة. وهنا أيضا يسرني أنه أُحرز لأول مرة في بضع سنوات بعض التقدم، عند اتخاذ القرار ٣٠١/٦٤ بشأن هذا الموضوع.

وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور أساسي في رعاية خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية عن طريق التنفيذ

المتكامل والمنسق لالتزاماته. للمجلس دور معترف به بوصفه هيئة رئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار في مجال السياسات والتوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومما يبعث على الارتياح أن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس ومنتدى التعاون في مجال التنمية التابع له أصبحا حدثين هامين لاستعراض الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٠ ركزت على تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين أهداف السياسات والتنمية وعلى جعل الشراكة في التنمية شفافة وقائمة على قدر أكبر من المشاركة. وخلال السنين أدى المجلس دورا هاما في النهوض بنهج كلي ومنسق إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، مراعيا ترابط الغايات والأهداف المختلفة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

يجب علينا أن نعمل لجعل مغزى وجود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكبر مما توخاه أصلا ميثاق الأمم المتحدة ومما عززته لاحقا مختلف قرارات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ١٦/٦١.

يتطلع وفد بلدي إلى اقتراحات الرئيس بشأن تعزيز مركزية منظومة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية ودورها في التنمية. ويمكنه أن يعول على دعمنا الصريح في ذلك الصدد.

السيد فنافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لمناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/65/3) إذ تنتهي فترة العضوية الأولى لبلدي في المجلس في وقت لاحق من هذه السنة.

خلال عضويتنا كانت تجربتنا أن المجلس منتدى للمناقشات الموضوعية حيث تجتمع ولايات الحكومة المهمة. شاهدنا، على نحو خاص هذه السنة، كيف يمكن أن يكون الإسهام الاستراتيجي للمجلس مهما للبنود الرئيسية لجدول أعمال الأمم المتحدة، من قبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي يمهد المجلس الطريق لعملية مفاوضات ناجحة، تؤدي إلى نتائج بتوافق الآراء لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، ساهم المجلس في تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة السياسات الإنمائية الدولية.

وللمجلس أيضا دور هام في إدارة لجانه الوظيفية وفي انتخاب الهيئات التنفيذية للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وفي الإشراف عليها. وحاليا يعمل المجلس بسرعة لضمان انتقال سلس للكيان الجنساني الجديد، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ويجب على المجلس نفسه، على وجه خاص، أن يتولى القيادة حينما لا ترقى هيئاته الفرعية إلى مستوى معايير الشفافية والشمول والموضوعية وحسن النية في تطبيق النظام الداخلي. لقد فعل ذلك في الماضي، على سبيل المثال في سياق لجنة المنظمات غير الحكومية. ويبيّن هذا الإجراء من قِبل المجلس أنه يمكنه أن يتولى مسؤوليته وسيتولاها لتصحيح قرارات الهيئات الفرعية، إذا نشأت الحاجة إلى ذلك.

وفضلا عن ذلك، ثمة مجالات حيث ينبغي للمجلس أن ينظر في الإصلاح الهيكلي. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يعكس تقرير الأمين العام الذي سيدرس تعزيز الترتيبات المؤسسية لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية رأى الكثير من الدول الأعضاء – بما في ذلك دولتنا – في أن عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية يجب أن يصبح أكثر شفافية وشمولا والوصول إليه أكثر يسرا.

وثمة مجال آخر ذو أهمية خاصة بالنسبة إلينا، مجال تناط فيه بالمجلس ولاية تولي مهمة إدارة السياسات، وهو

البُعد الإنساني لعمل صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. تناط بالمجلس ولاية محددة، وهي ولاية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة.

ونحن على وعي بالحساسية السياسية المرتفعة التي تتسم بها هذه المسائل، ولكننا نعتقد أيضا بأن المجلس يمكنه أن يزيد من مساهمته في اتساق سياسات الأمم المتحدة على الأرض، من دون الدخول في مجالات سيئة السمعة للخلافات السياسية. إن شمول المبادئ التوجيهية الملموسة ذات الطابع الشامل في مجال السياسات – من قبيل نهج ملائم للصحة والبيئة إزاء معالجة التغذية في حالات الطوارئ – من شأنه أن يعزز توجيه المجلس المتعلق بالسياسات الإنسانية ويسهم على نحو مباشر في قدرته على الحوكمة في هذا المجال.

ونقر بأنه خلال مدة ولايتنا رشّدنا بشكل كبير جدول أعمال المجلس وتركيزه. ثمة الآن تداخل أقل كثيرا في أعمال المجلس والمنتديات الأخرى، أهمها اللجنة الثانية. للمجلس الآن تفهم أكثر وضوحا لولايته بصفته الهيئة المركزية للأمم المتحدة لتنسيق السياسات المالية والاقتصادية الاستراتيجية.

بيد أنه يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق مزيد من التكامل بغية تعزيز شرعية وسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن للمجلس أن يسهم بطريقة هادفة في عمل جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وفقا للنهج الثلاثي الأركان المنعكس في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ (١/٦٠)، إلا على ذلك الأساس. وبتجربة عضويتنا في المجلس سنواصل الإسهام في تلك الجهود ونحن نواصل رؤية إمكانية في المجلس تتجاوز كثيرا تأثيره الراهن.

وختاما، أود أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الممثل الدائم لماليزيا، على القيادة التي أبداها لدى الاضطلاع بمهامه.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه على تقديم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/65/3) إلى الجمعية العامة. نود أيضا أن ننوه بعمل رئيس وأعضاء المجلس وأن نعيد ذكر التزامنا بتأييدهم والتعاون معهم.

وتؤيد هندوراس البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

انقضت عشر سنوات منذ الالتقاء التاريخي، في نفس هذا المنتدى العالمي، لنهاية قرن وفجر ألفية جديدة كان دافعها مؤتمر قمة واعد جدا لقادة العالم وأدى إلى مجموعة فريدة من الالتزامات الرؤيوية. إن إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية بشّرا، على أساس تحالف عالمي لا سابق له، بتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لأشد الناس فقرا على الكوكب. ولم يبق على الموعد الزمني لبلوغ الأهداف الواردة في ذلك الإعلان الطموح، الذي وقعه رؤساء الدول والحكومات، سوى خمس سنوات. وعلى الرغم من المنجزات الجديرة بالاحتفاء بها فإننا لا نتوقع مفاجأة إنجاز تلك المهمة في الوقت المتبقي.

إن الشبح القاتم المتمثل في الفقر المدقع لا يزال يقض مضاجعنا ويسيطر على مئات آلاف الأسر المعيشية في مختلف أجزاء العالم. وقد أصغينا بالاهتمام الأكبر النابع من القلب حينما جدد كثير من أشد الأمم نموا، خلال هذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة – بفضل مبادرة الأمين العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي آخر لاستعراض الطريق الذي سلكناه توخيا للتقيد بالأهداف الإنمائية النبيلة للألفية –

التزامها بأن يحظى بالأولوية هذا الكفاح الذي لا نهاية ولا حدود له.

إننا نقدّر هذه الفرصة لإضافة ضوء حيث الضوء كان سابقا يشعله آخرون. ونحن نفعل ذلك بأكبر الآمال، من يأتون منا من مكان آخر – ليس مما دُعي خطأ البلدان الفقيرة في العالم، لأنني لن أقبل أبدا أن يكون بلدي، الواسع الغنى بالقيم غير الملموسة، أو شعبنا، الذي يواجه المشقة الاقتصادية الخطيرة ولكن بقوة إيمانه، وتركة موارده الداخلية وعظمة أحلامه، فقيرا. لعلنا نفتقر إلى التنمية الضرورية ولعلنا فاتنا الحظ الطيب لتحاشي التهميش والإقصاء وأوجه الإجحاف، ولكننا لسنا فقراء.

وسنحاول تلخيص بعض النكسات التي أعاقت التحقيق الكامل للبيانات الجديرة بالإشادة. إن تقاعس بعض الدول الغنية عن الوفاء الكامل بالتزاماتها يضاف إلى التأثير المدمر للأزمة المالية – الوثوب من الإجراءات الجامحة والمعاملات بالمضاربة والممارسات غير الأخلاقية الجشعة – على الأسواق الضعيفة، وهي أزمة لم يتسبب فيها الضحايا.

وإذا حملت تباينات التجارة الدولية دول الذرة والرقاق على بيع عرق عملها الشاق بثمن بخس بغية أن تدفع مبالغ كبيرة عن السلع والإمدادات المستوردة من البلدان المصنعة، فإن الأكثر إيلاما هو أن يضاف بالفعل إلى ذلك التبادل الظالم الإعانات وتحديد الحصص والتعريفات الجمركية والعقبات أمام منتجاتنا التصديرية، وكل واحد منها بارع أكثر مما سبقه.

كيف يمكن أن يُتوقع من الضعفاء أن يتنافسوا بإنصاف مع الأقوياء حينما يحاول الأقوياء، بالإضافة إلى التباين في القدرة الإنتاجية، إخضاعهم بغية إغراقهم بمنتجاتهم بأسعار باهظة واكتساب ثمار عمل العمال المخضَعين الضعفاء بمعدلات أجور أرخص من التراب لا تتناسب مع حجم عملهم؟ إن الإنتاج الكلي من قِبل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة في بلدي التي تعتاش على زراعة البن لا يكفي لدفع فاتورتنا للزيت للتكتلات الاحتكارية التي تبيع ذلك المورد، الذي نفتقر إليه، بأسعار غير معقولة.

وإلى ذلك يجب أن نضيف الضرر الدَّوري للبيئة المتقلبة التي تنهي الحياة وتدمر البنية التحتية وتتلف محاصيلنا. ولا تأتي آثار تغير المناخ من البلدان النامية ولكن، على نحو مماثل تماما، يجب عليها أن تتحمل، بقدر كبير من التضحية، نصيبها غير المستحق من آثار تغير المناخ. وخربت الهجمات الرهيبة من الطبيعة العنيفة مجتمعات محلية كثيرة عبر العالم ما تكاد تخرج بكفاحها من دون كلل من حالة الذل المحفوفة بالمخاطر حتى تتعرض مرة أخرى لتلك الكوارث المدمرة.

منذ سنوات قليلة كابدنا من أثر إعصار ذي أبعاد خيالية. في لحظة واحدة شاهدنا، أمام عيوننا المليئة بالدموع، تلاشي الجهود المتراكمة طيلة ما يزيد عن ٥٠ سنة من العمل الشاق والتقدم المتواضع. شعرنا كأن الرياح العاتية والفيضان المضطرب للأنهار تطيح بأي أمل في التحرك قُدما. إن مجتمعات كثيرة كانت تلمح أخيرا أفقا واعدا دُفعت فجأة إلى الوراء، إلى هاوية الفقر المدقع. ولكن، بفضل معجزة الإيمان وفضيلة وحدتنا الداخلية، ومستظلين بالبلسم الشافي للتضامن الدولي الذي نحن ممتنون عليه دائما، خرجنا من تلك الحفرة العميقة بروح مجددة للتغلب على المحنة.

ومنذ ذلك الوقت تعثرنا مرات كثيرة، إذ أن المسار الذي سلكناه والمسار الماثل أمامنا وعران. وكابدنا معاناة نكسات كثيرة. بيد أننا لا نرضخ للمشقة، ولم نفقد الاستعداد لبذل الجهد المضني ناهيك عن التصميم.

ثمة منجزات قيّمة نعتز بها ويجب أن نرعاها – الحظ الطيب، للتعايش بطريقة متحضرة، في ظل حماية نظام يحترم

الحريات والحقوق والمكاسب. في اقتصاد يفتقر إلى السيولة، حيث يذهب كل الدخل تقريبا إلى النفقات التي تكاد لا تشمل الاحتياجات والمتطلبات الأساسية، نقدّر إمكانية توجيه بعض الموارد نحو الاستثمار الاجتماعي – الالتزام بالاستثمار في شعبنا أو في برامج تُصمم بوصفها جزءا من استراتيجية الحد من الفقر وفي برنامج الوجبات الغذائية المدرسية الذي يحد من معدل ترك الدراسة ويعزز الحالة البدنية والمعنوية لوعودنا الصغيرة في المستقبل. هذه أقل الموارد لكفالة ألا تصبح الخطة الوطنية المتخذة مؤخرا من قِبل الإدارة الحالية وثيقة عديمة الفائدة تشغل حيزا في درج مكتب منسيّ.

ويجب أن نعترف بأننا نشعر بأن تلك القيود الحرجة والحالات السلبية القوية التي تقوض إمكانية العيش بكرامة تثقل علينا وأحيانا تثبط عزيمتنا. لا سلام في غياب العدالة. ولن تتحقق الطمأنينة ما دام جزء من السكان يتمتع بفوائد النظام ويزدهر في ظل بركاته ويشارك في جميع الفرص التي يتيحها بينما الأغلبية الساحقة مستاءة وعديمة القوة ومهمشة ومبتلاة لأن الحياة اليومية تبدو أشبه بالحزن البطيء والقاسي وهي تنتظر ما هو حتمي.

يجب ألا نترك أي مكان يدمر فيه الفقر المدقع إمكانيات المستقبل. ولا يمكننا أن نقبل المبررات والذرائع بينما تذهب أسر برمتها إلى سرير النوم في بلدان كثيرة في العالم، آملة في أن يهدئ النوم الذي تقوم الحاجة إليه الشعورَ بالجوع في معداتهم الخاوية. ويجب علينا أن نقلل وقت الانتظار حتى لا ينفد الصبر. ومن هنا الالتزام المجدد الناجم عن جلسة الجمعية العامة المعقودة مؤخرا التي أمرت باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية والمسيرة السريعة المفروضة علينا، حتى نستطيع أن نقرن الأقوال بالأفعال.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أرغب في القول إن الفلبين تؤيد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/65/84 وأن نشيد بسعادة السفير حميدون علي ممثل ماليزيا على جهوده التي لا تكل، بصفته رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إنعاش وتحسين طرق عمل تلك الهيئة. إن استراتيجيته ”للواجبات الخمسة“ قد يتضح أنها تركة قيّمة لمن يخلفونه وينبغي أن تطبق فعلا على جميع مجالات العمل الأخرى في الأمم المتحدة.

إن السجل الكامل لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما يرد في صفحات الوثيقة A/65/3 ينعكس فيه النهج الشامل الذي يتخذه ذلك الجهاز الحيوي للأمم المتحدة إزاء مداولاته بشأن المواضيع ذات الصلة. والإضفاء السريع للطابع المؤسسي على منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي يبينان الاهتمام القوي للدول الأعضاء بالمشاركة في مناقشاتنا. ويشير الشكل المعزز لاجتماع المجلس مع مؤسسات بريتون وودز إلى الدور الحيوي الذي يؤديه المجلس والأمم المتحدة في المناقشات بشأن المسائل المالية والاقتصادية العالمية، وعلى نحو خاص في غمرة ما يسمى التراجع الاقتصادي الكبير الذي نتعافى منه الآن – أو ما زلنا نتعافى منه على نحو مؤقت.

وتلاحظ الفلبين، بوصفها عضوا نشيطا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنجز الكبير المتمثل في إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي تحقق في نفس السنة التي ركز فيها الاستعراض الوزاري السنوي على وجه الدقة على موضوع تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن الفلبين – وهي بلد كانت له رئيستان ويعتبر نفسه مناصرا متحمسا للنهوض بحقوق ورفاهة المرأة – اتخذت بالمثل خطوات هامة إلى الأمام بإقرار ميثاق المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وإصدار قواعد ونظم تنفيذه في حزيران/يونيه من هذه السنة.

إن ميثاق المرأة قانون شامل لحقوق الإنسان للمرأة يسعى إلى القضاء على التمييز ضد المرأة بالاعتراف بحقوق المرأة الفلبينية وبحمايتها وتحقيقها وتعزيزها، على وجه الخصوص المرأة في القطاعات المهمشة. وعلى غرار ما فعله جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في منظومة الأمم المتحدة جمع ميثاقُ المرأة الوكالاتِ والوظائف الحكومية المختلفة التي تعالج مسائل المرأة تحت إشراف لجنة الفلبين المعنية بالمرأة.

إن الرصد المستمر من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمسائل تتعلق بالنهوض بحقوق ورفاهة المرأة حقيقة مطمئنة يعترف بها بلدي ويؤيدها. وتؤيد الفلبين بالمثل دعوات إلى تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بغية جني الفائدة الكاملة من إمكانيته في تسخير الدروس المستقاة من المنتدى وفي ربطها بمختلف الأنشطة الإنمائية المنفذة في إطار الأمم المتحدة وخارجها. ويشير التبادل الفعال للأفكار ومشاركة البلدان خلال الحوارات المتعلقة بسياسات المنتدى إلى قيمة العملية في مناقشاتنا.

ونود أيضا أن نؤكد على أهمية مناقشات السنة الماضية لمختلف أجزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي المناقشات التي شملت طيفا عريضا من المسائل.

ويستغرق الخوض في كل واحد من هذه البنود وقتا طويلا، لكن يكفي القول إن هذه الأنشطة تمثل مسائل إنمائية رئيسية تؤثر علينا جميعا بشكل يومي. هل هناك من لا يوافق على أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي أكثر المواضيع أهمية وتشغل بال أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إن لم يكن جميعها؟

ولكي أبرز عددا صغيرا من المسائل الكثيرة التي توليها الفلبين اهتماما خاصا، اسمحوا لي أن أقول إنها في مجالات المساعدة الإنسانية وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة بصورة عامة. وبما أننا بلد يعاني من الكوارث الطبيعية المتكررة، التي يتصل العديد منها بالأحوال الجوية، لا يسعنا إلاّ نأمل أن تستند مناقشاتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي لجانه الفنية إلى المصلحة العليا المشتركة وإلى الإرث الذي نرغب في تركه للأجيال المقبلة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعلان عن دعم الفلبين التام للتحسين الجاري في أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو يضطلع بدوره البارز في المناقشات العالمية الرئيسية التي ستؤثر على حياة شعوبنا. ونتطلع إلى الاستمرار في عملنا تحت القيادة القديرة للغاية للسفير حميدون علي ونشاطره أمله في أن يتغير المجلس مع مرور الزمن كي يظل متسما بالأهمية والطابع الاستباقي.

السيد غوتيريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير المقدم في إطار هذا البند (A/65/84)، ونلاحظ مع الارتياح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (A/65/3). ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لرئيس المجلس، السفير حميدون علي، والمكتب الذي يساعده على العمل الهام الذي يضطلع به.

في هذا العام، لا تزال آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية تؤثر على الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وبالتالي على إمكانياتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهرت نتيجة الاستعراض، الذي قام به

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر، أننا، أي البلدان النامية، قد أحرزنا تقدما كبيرا نحو تحقيق تلك الأهداف، لكن ما زال ذلك العمل بحاجة إلى قدر أكبر من الالتزام والتعاون من قبل الأطراف الفاعلة العالمية (القرار A/65/1).

أما بخصوص الجهود المبذولة للانتعاش من الأزمة، فإنه من الأهمية بمكان أن نعزز فرص العمالة وسياسات الحماية الاجتماعية والتشجيع على قدر أكبر من التعاون الدولي، وذلك للتعجيل بالانتعاش ومواصلته، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، كان القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعجيل بتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل نتيجة هامة للغاية لعمله (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠/٢٥). وأود أن أشير إلى أن الإجراءات التي يقترحها الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار في البنى التحتية المعتمدة على كثافة الأيدي العاملة ودعم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، قد أثبتت أنها آليات فعالة لتعزيز العمالة ومكافحة الفقر في بلدي.

إن إمكانية استمرار البلدان النامية، مثل بلدي، في المضي على درب النمو ومعالجة آثار الأزمة تعتمد أيضا، إلى حد كبير، على بيئة دولية إيجابية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الجهود المبذولة لإجراء حوار بناء بين جميع الأطراف الفاعلة المشتركة في إنشاء الهيكل المالي الدولي الجديد هي جهود تتسم بأهمية خاصة. ولتحقيق ذلك، يجب مراعاة وجهات نظر البلدان الصغيرة التي تشكل الجزء الأكبر من الأمم المتحدة.

وبالمثل، نشدد على أهمية التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية في عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي، بيرو. ولذلك، نؤكد مجددا على ضرورة تجنب أية توجهات حمائية وعلى التقدم نحو اختتام جولة الدوحة الإنمائية على نحو عاجل. ويعتبر الاجتماع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، الذي عقد في الربيع الماضي، منتدى هاما للمضي قدما في عملنا في الاتجاه المناسب.

أما منتدى التعاون الإنمائي الثاني، الذي عقد في حزيران/يونيه، فقد أتاح مناقشات ابتكارية بشأن تلك المسألة وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الحالة الاقتصادية العالمية الحالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التنمية مسائل لا تزال تتسم بأهمية حاسمة لكفالة إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا غنى عن التعاون الإنمائي المالي والتقني، وينبغي لهذا التعاون أن يسعى لحشد الموارد للمشاريع التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يوفر تطويرها وتعزيزها آلية فعالة لمكافحة الفقر، كما شهدنا ذلك في بلدي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسّة إلى تشجيع التعاون المالي وتعزيزه من أجل البحث والابتكار والتكنولوجيا، وكذلك تدريب الموارد البشرية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية، الذي ركز على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القطري، خلص إلى نتيجة مفادها أن منظومة الأمم المتحدة لا تزال شريكا يعتمد عليه بالنسبة للبلدان النامية في مجال بناء القدرة.

لقد اعتمد الاجتماع الوزاري للجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإعلان الهام بشأن ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“ في الوقت نفسه تقريبا الذي أنشئ فيه كيان الأمم المتحدة الجديد للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة والذي يعرف أيضا بكيان الأمم المتحدة للمرأة . ونعتقد أن هذا الإجراء هو أحد أكثر إسهامات المجلس أهمية في عام ٢٠١٠، ويعترف أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يضطلعان بدور رئيسي في التنمية والسلام في العالم.

واتخذ الجزء المعني بالتنسيق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٩ بخصوص الصحة العامة على الصعيد العالمي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠/٢٤). وحققت حكومة بيرو انجازات كبيرة في مجال الصحة. وللاستمرار في السير على هذا الطريق، نود أن نؤكد مجددا على ضرورة التعاون المفيد للبلدان ذات الدخل المتوسط في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للأمراض غير المعدية.

وفي الختام، يجب أن أشير إلى أن هناك موضوعا يجب عدم إغفاله في عملنا الحالي وفي المستقبل وهو تغير المناخ. فبيرو معرضة للخطر بشكل خاص، بدون أن تكون سببا في تلك الظاهرة. وحالة التدهور البيئي المثيرة القلق التي نشهدها حاليا تعني أن التكيف مع تغير المناخ يجب أن يكون عنصرا مركزيا في القرارات الدولية بشأن تمويل التنمية.

ولتلك الأسباب كافة، نعتقد أنه يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبقي في جدول أعماله البند ”متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“، بما في ذلك العديد من القرارات التي أشرت إليها في هذا البيان.

السيد كورلوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تود بيلاروس أن تشيد بالعمل الذي اضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة المشمولة بالتقرير وبسفير ماليزيا، السيد حميدون علي، على قيادته الماهرة. أود أن أشدد على أهمية التنظيم الفعال للدورة المواضيعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، التي قدمت نتيجتها إسهاما هاما في أعمال اجتماع القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أشدد، بصورة خاصة، على تعزيز الأهمية العملية للجزء الرفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة برمتها.

وتفضل بيلاروس زيادة تعزيز الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض السياسات العامة ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار ذلك العمل، ينبغي التركيز بشكل خاص على كفالة بيئة مؤاتية على نطاق المنظومة لحفز التجارة الدولية المنصفة وتوفير الخبرات والمساعدات الفنية للبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل.

ونرحب بالمنهجيات الجديدة نوعا ما في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قام بتعزيز هيكله وقدرته إلى حد كبير من خلال الاستعراضات الوزارية السنوية. ونعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز تلك الآلية، مع أثرها التعبوي القوي. ولقد أصبح منتدى التعاون الإنمائي عاملا هاما للتعبئة والتنسيق لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرى أنه ينبغي أن تصبح الاجتماعات الوزارية، والاستعراضات السنوية ومنتديات التعاون الإنمائي منابر رئيسة لمناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة الأمم المتحدة الإنمائية بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تعتقد بيلاروس أنه يتعين على الجمعية أن تنظر في تعزيز دور المنتدى، بما في ذلك تعزيز مركزه الدولي وتواتر عقد اجتماعاته وإعداد وثائقه الختامية.

إن أحد الجوانب الهامة للاستعراضات الوزارية هو العروض الوطنية الطوعية بخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية، التي تشكل آلية فريدة من نوعها للمساءلة وإبداء التعليقات بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تشير بكل وضوح إلى الطريق نحو تنفيذ الأولويات العالمية على الصعيد الوطني. ولذلك نرحب بالاتجاه الإيجابي لتوسيع نطاق الممارسة. ويلاحظ وفدي أن بيلاروس ستقدم تقريرها الوطني في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١.

وتعتقد بيلاروس أنه من الضروري مراعاة الآثار الناجمة عن تغير المناخ لدى وضع الاستراتيجيات الطويلة الأجل بشأن تمويل التنمية وتطوير الاقتصاد المراعي للبيئة.

وهناك عامل هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو تشكيل هيكل جديد في مجال الطاقة لكفالة حصول الجميع على خدمات الطاقة. وفي إطار هذه العملية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتبادل المفتوح لتكنولوجيات الطاقة المراعية للبيئة والمعقولة التكلفة. ومما يدعو إلى الأسف أن مسائل الطاقة ليست أولية بعد في جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، سيكون تحقيق مستوى مناسب من التنمية البشرية بعيد المنال بكل وضوح بدون الوصول إلى موارد الطاقة الحديثة.

وتؤيد بيلاروس إجراء استعراضات دورية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت ذاته، ولجعل هذا العمل أكثر فعالية، ينبغي أن يدرج في جدول أعمال المجلس دراسات حكومية استقصائية دورية بشأن تأثير الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وأهميته.

ونؤيد مواصلة استعراض إمكانية التنبؤ بمصادر تمويل الأنشطة الإنمائية ومدى كفايتها. ونظرا لتخفيض الموارد الرئيسية، نعتقد أنه من الهام تعزيز شفافية نظام المانحين لتمويل التنمية ووضع نظام مرن للتعاون بين البلدان المتلقية للمساعدة والمانحين ومنظومة الأمم المتحدة.

وتشيد بيلاروس بعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعات رفيعة المستوى بمشاركة ممثلين عن مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. ونرى أنه ينبغي الاستمرار في هذه الممارسة. وفي الوقت نفسه، نقترح النظر في الاستفادة إلى أقصى حد من الاجتماعات المشتركة مع التشديد بصورة خاصة على فعاليتها فيما يتعلق بإعادة تنظيم الهيكل المالي الدولي وتحويله إلى قوة دفع للنمو الاقتصادي العادل.

أما المسؤولية الرئيسية عن كفالة تنفيذ القرارات التي تتخذها المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة فهي تقع على عاتق وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ولضمان الرصد الناجح لتنفيذ هذه القرارات والأنشطة الناجمة عنها، من الهام أن تكون هناك علاقة وثيقة فيما بين هيئات الأمم المتحدة الإدارية – أولا وقبل كل شيء بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة الأخرى. ونتمنى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كل النجاح في تنفيذ هذه المهمة الصعبة.

السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناننا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعرض تقرير المجلس (A/65/3)، ونود أيضا أن نشكر الأمانة العامة على الدعم الذي قدمته لعمل المجلس خلال السنة الحالية. إن الاتحاد الروسي يفضل باستمرار تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها المنتدى الرئيسي لتنسيق الأنشطة الإنمائية المتعددة الأطراف ووضع المعايير الأساسية بشأن التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والإنسانية والبيئية. وفي هذا السياق، يحظى عمل

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآن بأولوية هامة. فهو يمتلك جميع الآليات للقيام بمناقشات مثمرة بشأن المسائل الاقتصادية العالمية والمشتركة بين القطاعات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي السنة الحالية، شمل جدول أعمال المجلس مهمات هامة تتعلق، في جملة أمور، بالتحضيرات لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وأيضا تعزيز البرنامج الدولي في مجال تمويل التنمية وتقوية قدرة منظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة استجابة أكثر فعالية للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وتشعر روسيا بالارتياح لنتائج الدورة الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومنتدى التعاون الإنمائي.

ونلاحظ العمل المكثف والمفيد الذي تحقق في إطار تنسيق وإدارة الأجزاء الإنسانية من الدورة. ويؤكد ذلك بكل وضوح الدور الهام للغاية الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كفالة الاتساق على صعيد المنظومة بأسرها، والذي هو مسألة هامة لتنفيذ قرارات المنتديات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والميادين المتصلة بها بشكل شامل ومنسق.

وفي هذا العام، برهن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه جزء لا يتجزأ من العملية الحكومية الدولية لمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية المكرسة لتمويل التنمية. ونرحب بنجاح تنظيم الاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى التي عقدها في آذار/مارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونحن على قناعة أنه ينبغي أن يواصل المجلس تقديم إسهام ملموس في تطوير التعاون المفيد للجميع بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمالية والتجارية، وكذلك بين الجهات المشاركة الأخرى في عملية ما بعد مونتيري، التي تضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وأثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، ستقوم الجمعية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦/٦١ ، الذي حدد مهمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي تقرر في الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥. ونعتقد أن أية قرارات بشأن أي تعزيز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل ينبغي أن ترمي أولا وقبل كل شيء إلى كفالة فعالية عمل المجلس في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المنفذة لبرنامج العمل الذي أعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتطلب العمل لتنفيذ قرارات القمة اتباع نهج شامل ومنسق. كما سيتطلب تحديد سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية ومع الأهداف والتحديات التي تواجه جدول أعمال التنمية. ويتطلب ذلك تنظيم رصد حكومي دولي فعال وتقييم تنفيذه. ونحن على اقتناع أنه يمكن تحقيق تلك الأهداف في إطار نموذج الدورة الرئيسية للمجلس وهيكلها.

ونرى أن المنبر الرئيسي لعمليات الرصد المنهجية والشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو الاستعراض الوزاري السنوي. وسيكون اختيار موضوع الاستعراضات للفترة التي تغطي ٢٠١٢-٢٠١٥ اختيارا حاسما. ونؤيد تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بوصفه نموذجا متعدد الأطراف مفيدا يمكن أن تسهم من خلاله الاقتصادات الرئيسية التي تنمو بصورة دينامية إسهاما تاما في عملية صنع القرار وفي وضع نهج جديدة لتقديم المساعدة.

وهذا هو أحد الأهداف ذات الأولوية وهو مقدمة منطقية لتعزيز الهيكل الدولي للمساعدة الإنمائية.

وهناك مجال هام للعمل على الاستفادة القصوى من جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة القرارات الصادرة عن اجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، هو تعديل ولايات الأجزاء الرئيسية لدورة المجلس، بما فيها تحديد أهداف الجزء المتعلق بالتنسيق بشكل واضح. ونرى أيضا أن هناك إمكانية لتعزيز المجلس في عملية الانتقال من المساعد في حالات الطوارئ إلى المساعدة الطويلة الأجل في حالات الكوارث الطبيعية وأيضا في إطار بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومن الواضح أنه ينبغي القيام بهذا العمل مع مراعاة العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. وبالطبع، ينبغي ألا تقوض هذه الخطوات دور المجلس بوصفه منسق برنامج الأنشطة التي يضطلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية.

ووفد الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل بناء مع جميع الشركاء لزيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن الاستعراض القادم لتنفيذ القرار ١٦/٦١ خلال هذه الدورة للجمعية العامة سيوفر المزيد من الزخم في عمل المجلس بوصفه أكثر الآليات أهمية في صياغة القرارات السياسية الرئيسية في مجال التنمية والموافقة عليها. وسيمكّن الاستعراض أيضا المجلس من أن يصبح هيئة أكثر دينامية وفعالية في الأمم المتحدة.

السيد كوتيريتش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا الموقر، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تخلل آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العديد من اللحظات الهامة. لقد شهدنا إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، المعروف بجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي كان خطوة هامة نحو القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز سماع صوتها في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت الاستعراض الوزاري أنه أداة قوية لمناقشة المسائل الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وكان الإعلان الوزاري الذي أعتمد يركز على النتائج بشكل كبير وأرسى أساسا صلبا لنجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر. وكشفت التقارير الطوعية الوطنية العديدة أثناء الاستعراض النهج والخبرات الوطنية، التي تشير إلى قصص النجاح و أوجه القصور كذلك. وقدمت جميع أفضل الممارسات التي عرضت أفكارا قيّمة في مساعدة العديد من البلدان للمضي قدما بسرعة أكبر.

وقبل عام، كانت سلوفاكيا واحدة من الدول الأعضاء الـ ١٨ التي انتخبت للعمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الفترة الأولية من ولايتنا، لم ندخر جهدا لكي نشارك بشكل فعال وشفاف في فريق واحد هو من أهم الهيئات في منظومة الأمم المتحدة. ونعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة ذات إمكانات هائلة للإسهام بشكل كبير في حل مشاكل عالم اليوم.

لقد انقضى حوالي أربع سنوات منذ اتخاذ القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أنجز الكثير من العمل، وأود أن أشكر رئيس المجلس، سعادة السفير حميدون علي، وكذلك أسلافه، على العمل الذي قاموا به، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٧.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز دور المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية للتعاون واستعراض السياسات والحوار بشأن السياسات

والتوصيات بخصوص مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة ، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن الأهمية بمكان أن ينصبّ التركيز على التنسيق والإدماج على نطاق المنظومة، وتنفيذ البرامج والسياسات الجديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وعلى تعزيز الحوار العالمي والتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لماذا لا نحاول اغتنام فرصة إمكانية التعاون الوثيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن؟ فالعديد من المسائل التي عالجتها هاتان الهيئتان متصلة، وأنا على اقتناع أنه يمكن تحقيق المزيد من النتائج الواضحة للعيان في أقصر وقت، إذا تم استكشاف هذه الصلات. ولجنة بناء السلام جانب هام من تلك الصلة. ويشير الاستعراض الحالي لعمل اللجنة إلى أنها يمكن أن تضطلع بدور أكبر في المستقبل.

وفي هذه الفترة من الحاجة الملحة إلى استعمال الموارد بصورة ابتكارية، يمكن أن يرى المرء إمكانية إدخال تغيير عملي على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتحديد، على الجزء العام منه. وتزداد الأعباء المدرجة في جدول أعمال المجلس عاما بعد عام. فالعديد من المسائل التي يعالجها تتداخل مع المسائل التي تتناولها الجمعية العامة ولجانها ولذلك تناقش بلا مبرر. ويجب علينا عكس مسار هذا الاتجاه السلبي، إذا أردنا أن نحتفظ بخبرات المجلس وطاقاته للمسائل الرئيسية التي تدخل في نطاق اختصاصه.

وفضلا عن ذلك، تؤيد سلوفاكيا تعزيز موقف منتدى التعاون الإنمائي، الذي ينبغي أن يتطور إلى منتدى يولّد أفكارا ونماذج جديدة، ويشدد على التنسيق الواسع النطاق، ويتكلم بصوت سياسي أقوى. ولهذا السبب، نقترح النظر في عقد اجتماعات المنتدى سنويا.

وستواصل سلوفاكيا السعي لتكون شريكا مخلصا وابتكاريا. ويمكننا جميعا الإسهام في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن نكون مسؤولين وعمليين في جهودنا.

السيد سريب الدين (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في المناقشة المشتركة للبندين ٩ و ١٣ من جدول الأعمال. وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل اليمن، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

اسمحوا لي أن أعرب عن خالص وعميق تقديري للسفير حميدون علي ممثل ماليزيا على قيادته القديرة خلال دورة هذا العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشكر أيضا الأمين العام على مذكرته المقدمة في إطار البند ٩ من جدول الأعمال (A/65/216) وعلى تقريره المقدم في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال (A/65/84).

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دفعت قدما بالحد من الفقر، إلى جانب المسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية، إما بصورة منفردة أو بصورة جماعية، من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية، التي تحدد الموعد النهائي لها بعام ٢٠١٥، بمثابة نقطة انطلاق هامة للتشديد على التآزر بين نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وكل هدف له تأثير مباشر على الأهداف الأخرى. ولذلك، يلزم النجاح في أي واحد منها إحراز التقدم فيها جميعا. وبناء على ذلك، فإن إحراز التقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية جزء حيوي من التنفيذ الفعال للقرار ٥٧/٢٧٠ باء.

وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر، كان هناك توافق واسع في الآراء تأييدا لاتخاذ إجراءات أكثر حزما لتمكين جميع البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم الاعتراف بأن النمو الاقتصادي والتنمية سبيلان هامان للوفاء بالأهداف. ومع ذلك، لا يستطيع أحدنا الاضطلاع بتلك المهمة بمفرده – ولا حكومة، مهما حسنت نواياها ، ولا قطاع خاص، مهما كان كريما، ولا منظمة غير حكومية، مهما كانت قوية العزيمة.

لا يمكننا الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال الشراكة العالمية الحقة. إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وجولة الدوحة الإنمائية توفر أطر عمل للشراكة العالمية من أجل التنمية، ومن المهم، تنفيذ الالتزامات التي وردت في أطر العمل تلك تنفيذا كاملا.

إننا إذ بلغنا لتونا الذكرى العاشرة للأهداف الإنمائية للألفية، فقد شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصلة الإستراتيجية بين المساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك ترحب إندونيسيا، بقرار إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمرأة. ونأمل أن وجود جهاز مكرس للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة بقيادة السيدة باتشيليت سوف يعزز التماسك والفعالية والكفاءة في الأنشطة العملياتية للأمم المتحدة، ووضع المعايير الخاصة بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ونأمل أن يدعم الجهاز أيضا تنفيذ استراتيجيات موجهة نحو العمل ومتكاملة وشاملة ومتعددة القطاعات ونهج مراعية للمنظور الجنساني.

إن الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، إذ يقر بضروب عدم المساواة السائدة بين الجنسين، شدد عن حق على التصدي للإجحاف الذي يحيق بالنساء بمعالجة الأسباب الجذرية لذلك. وقد تم تحديد الصحة بوصفها عقبة رئيسية أمام تقدم المرأة. والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل وخطة العمل المشتركة التابعة لها يمثلان مبادرتين هامتين ما فتئت إندونيسيا تؤيدهما منذ إطلاقهما. لقد زادت الفجوات الجنسانية تعقدا بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية. لذلك، من الحيوي التصدي بفعالية لتلك الأزمة للدفع قدما بموضوع المساواة بين الجنسين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام.

وبالنظر إلى أهمية الإسراع في تحقيق تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين على جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الأمم المتحدة، الاستمرار في القيام بدور نشط. وتقدر إندونيسيا الجهود التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتشيد بتلك الجهود الرامية إلى تحسين فعاليتها من خلال سائر الإجراءات. وعلاوة على ذلك، يوصي تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/65/84. بإنشاء آلية في الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥). إن تعزيز وظيفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمكنه من القيام بدوره. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي هذه الوظيفة من خلال الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ويجدر النظر أيضا في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام.

وبالنسبة لإندونيسيا، فقد أدمجنا الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. وستعمل الحكومة، من خلال مرسومين رئاسيين صدرا هذا العام، على الإسراع في تنفيذ الأولويات الإنمائية الوطنية لعام ٢٠١٠، والنهوض بالعدالة في البرنامج الإنمائي الوطني. وينص المرسومان على إيجاد حلقة حيوية بين الجهات الفاعلة الإنمائية على الصُعد الوطنية ودون الوطنية لتنسيق ودمج التنمية التي تخدم مصلحة

للشعب مع إقامة العدل للجميع والإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام على تقريره عن التطورات الأخيرة لأساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره في متابعة الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة (A/65/84).

ونود أن نشيد بالقيادة القوية للسفير علي، وأسلافه لإدخال تحسينات ذات مغزى على أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين أهميته ومساهماته بدرجة كبيرة في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. إن تعزيز الاستعراض الوزاري السنوي وتركيزه على القضايا المواضيعية الرئيسية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يكفل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور حيوي في قمة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أسعد الولايات المتحدة انضمامها إلى الآخرين هذا العام في تقديم عرضنا الطوعي الوطني بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الفرصة لتبادل الآراء والمعلومات القيمة والخبرات مع الوفود الأخرى.

لقد سر وفدنا أيضا توازن واتساع المناقشة في منتدى التعاون الإنمائي الثنائي لهذا العام الذي ما برح يتطور في مناقشاته للمساعدة والتعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، تؤيد الولايات المتحدة الحفاظ على الشكل والوتيرة الحاليين لاجتماعات منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين، مما يمكن من إتاحة مزيد من الوقت للتأمل الواسع أكثر من الاجتماعات التي تعقد سنويا. وتود الولايات المتحدة أيضا أن تعرب عن دعمها للجهود الجارية لدمج بنود جدول الأعمال وترشيدها على نحو أفضل في المجلس. أما فيما يتعلق بمتابعة قمة الأهداف الإنمائية للألفية، فنلاحظ أن الوثيقة الختامية تبين بوضوح ترتيبات المتابعة التي يمكن مشاهدتها في الفقرات من ٧٩ إلى ٨١.

السيد الميدا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة، للإشادة الحارة برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير حميدون علي، لقيادته تلك الهيئة الهامة، ولا سيما خلال دورتها الموضوعية في تموز/يوليه.

إن المناقشة الجارية، بشأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/65/3) وبشأن المتابعة المتكاملة لمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما، تشدد على أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة ذات ولاية ضمن هيكل الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والتماسك والتعاون في منظومة الأمم المتحدة. تعتقد البرازيل أنه لا يمكن الإسهام بصورة كاملة في مناقشات ومداولات السياسة الدولية بشأن القضايا الموضوعية للتنمية إلا بتعزيز وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ستتاح فرصة هامة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن ودراسة التدابير الإضافية لزيادة تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والبرازيل بوصفها نصيرا متحمسا للمجلس، فهي بالتأكيد مستعدة للمشاركة بهمة في هذه المناقشة.

إن البرازيل تقر بمبادرات هامة اخذ زمامها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات القليلة الماضية لتحسين التنسيق بين المؤسسات والتنسيق الحكومي الدولي. لقد تطور

ونضج الاستعراض الوزاري السنوي ليصبح حدثا هاما في جدول الأعمال الدولي قادرا على تعبئة مسؤولين رفيعي المستوى في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. ويوفر فرصة رئيسية لاستعراض التقدم المحرز بشأن مسائل محددة تتعلق بالسياسة وهامة للمجتمع الدولي، ولتقديم توصيات محددة يمكن للدول الأعضاء البت فيها. وبالتأكيد يمكن إدخال تحسينات عليه، إلا أن تصميمه العام يرتكز على أسس مكينة وإنجازات هامة.

إن منتدى التعاون الإنمائي ابتكار هام أيضا جدير بتأييدنا الكامل. فقد ساهم في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن القضايا الهامة للتعاون الإنمائي، من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الجنوب. إنه من بين الهيئات النادرة التي تجمع بين الممارسين وصناع السياسة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعاون النوعي والكمي من أجل التنمية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، تعتقد البرازيل بأنه تنبغي زيادة تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بوصفه المنتدى الرئيسي لمناقشات قضايا التعاون الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نستكشف إمكانية زيادة تواتر اجتماعات منتدى التعاون الإنمائي وإضافة وثيقة ختامية متفاوض عليها لمداولاته.

إن رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يقوم بدور متزايد الأهمية في تعزيز التنسيق على المستوى الإداري بين الـ ٢٨ وكالة التي تشكل منظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ البرازيل مع التقدير التقدم المحرز في سائر المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بالرد المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة على الأزمة الاقتصادية والمالية. ومهما يكن من أمر، نود أيضا أن نبرز أن بعض المبادرات التي اقترحها المجلس للتصدي للأزمة تفتقر إلى التعريف الواضح والولاية المحددة من جانب الدول الأعضاء. هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للمبادرات المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر التي لم تناقشها الدول الأعضاء على النحو الكامل.

ومما يثلج الصدر أن رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق يسعى إلى تعزيز الحوار الموضوعي مع الدول الأعضاء بشأن عملها الجاري في فرص من قبيل مشاورات الاتساق على نطاق المنظومة وبشأن الأزمة العالمية. غير أن البرازيل تصر مرة أخرى على الحاجة إلى ربط العمل الموضوعي للأمانة العامة بالولايات والأولويات الدولية الحكومية الراهنة.

إن البرازيل تعتقد أنه يجدر اتخاذ تدابير إضافية لتحسين التنسيق والإشراف على الأعمال والمبادرات التي تقوم بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وبالنظر إلى مسؤوليات الوكالات المتخصصة في متابعة وتنفيذ ورصد الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار الدعوة من أجل إقامة تعاون أوثق بين مجالس إدارتها والأمم المتحدة، وأبرزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن البرازيل مسرورة عموما للتقدم المحرز في أول سنة كاملة من عملية تعزيز آلية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل عملية التنمية. ونرحب بشكل خاص بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعات مؤسسات بريتون وودز التي انعقدت في الربيع، ونأمل أن تمتد هذه الممارسة في المستقبل لتشمل منظمة التجارة العالمية.

إن آلية المتابعة المتعدد الجوانب التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ خطوة في الاتجاه الصحيح، وتكفل استمرار النظر في تمويل التنمية خلال العام. ومع ذلك، نود أن نذكر بأن مؤتمر مونتيري هو مؤتمر

القمة الرئيسي الوحيد الذي عقدته الأمم المتحدة في ميدان التنمية والذي لم يسفر عن إنشاء هيئة حكومية دولية دائمة للأشراف على تنفيذ وثيقتها الختامية وتعزيزها. وتعتبر البرازيل أن من الضروري إصلاح هذا القصور بإنشاء لجنة فنية معنية بتمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البندين ٩ و ١٣ من جدول الأعمال.

أنضم إلى الزملاء الذين أشادوا بالسفير علي، ممثل ماليزيا لقيادته الفذة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البندين ٩ و ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/65/L.5)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون انه الجمعية العامة نظرت في جلستيها الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين المعقودتين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، في مناقشة مشتركة، في البند ١٤ من جدول الأعمال ”أسبوع الوئام العالمي بين الأديان“ والبند ١٥ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد، المبعوث الشخصي والمستشار الخاص لجلالة ملك الأردن لعرض مشروع القرار A/65/L.5.

الأمير غازي بن محمد (الأردن) (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم المملكة الأردنية الهاشمية والمقدمين الـ ٢٧ الآخرين لمشروع القرار: الاتحاد الروسي، أذربيجان، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وباراغواي، والبحرين، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجورجيا، والسلفادور، وعمان، وغواتيمالا، وغيانا، وقطر، وكازاخستان، وكوستاريكا، والكويت، وليبريا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وهندوراس، واليمن أن أعرض مشروع القرار A/65/L.5 المعنون: ”أسبوع الوئام العالمي بين الأديان“.

أود أن أوضح بإيجاز السبب المنطقي وراء مشروع القرار هذا الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.12).

وكما تدرك جيدا هذه الجمعية، فإن التوتر الديني يستبد بعالمنا، ومن المؤسف، انعدام الثقة، والكراهية والبغضاء. ويمكن لتلك التوترات الدينية أن تندلع في شكل عنف طائفي. وتيسر أيضا تشويه صورة الآخرين، ومن ثم تستحوذ على الرأي العام لتأييد شن حرب على الشعوب والأديان الأخرى. فعلى سبيل المثال، وفقا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة غالوب في عام ٢٠٠٨، إحدى أكبر الدراسات الدولية عن الدين في التاريخ، فإن ٥٣ في المائة من الغربيين أعربوا عن آراء سلبية أو سلبية جدا عن المسلمين و ٣٠ في المائة من استطلاعات الرأي في أوساط المسلمين في العالم أجمع تضمنت آراء سلبية عن المسيحيين.

وهكذا، فإن تشويه الأديان أو إساءة استعمالها، يمكن أن يكون سببا لنزاع عالمي، في حين ينبغي أن تكون الأديان أساسا عظيما لتيسير إحلال السلم العالمي. ولا يمكن أن يعالج هذه المشكلة إلا أديان العالم نفسها. ويجب أن تكون الأديان جزءا من الحل، لا من المشكلة. وقد تم انجاز الكثير من العمل الجيد بالفعل في هذا الصدد، حيث بدأ ذلك حقا بمجلس الفاتيكان الثاني من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ وقامت بذلك مئات المجموعات بين أتباع الدين الواحد والمجموعات

المشتركة في الحوار بين الأديان في جميع أرجاء العالم ومن جميع الأديان.

ولكن القوى التي تحرض على التوترات بين الأديان، ولا سيما الأصولية الدينية من شتى الأنواع، منظمة على نحو أفضل وأكثر خبرة، وأفضل تنسيقا، وأكثر تحفيزا وأقسى. فهي أكثر براعة في الخداع، ولديها المزيد من المؤسسات والكثير من المال والمزيد من القوة ، وتحظى بالمزيد من الشعبية، وبذلك فإنها تتفوق على جميع العمل الايجابي لسائر المبادرات بين الأديان. والدليل المؤسف على هذا يتمثل في التوترات الدينية التي تزداد ولا تنخفض.

إن مشروع القرار المعروض علينا يسعى إلى تحويل التيار ضد هذا الحركة السلبية، أولا، بتنسيق وتوحيد الجهود التي تقوم بها كل المجموعات المشتركة بين الأديان التي تقوم بعمل إيجابي بتركيزها على موضوع واحد وفي وقت محدد مرة في السنة، وبذلك تزيد الزخم الجماعي وتزيل الازدواجية.

ثانيا، إن مشروع القرار يسعى إلى تسخير واستخدام القوة الجماعية لثاني أكبر هيكل أساسي، أي دور العبادة – أكبر مكان للتعليم – وبالتحديد من أجل إحلال السلام والوئام في العالم، مثله كمثل وضع ''برمجيات'' صحيحة في ''الجهاز الحاسوبي'' الديني العالمي.

ثالثا، إن مشروع القرار يشجع بصورة دائمة ومنتظمة الأغلبية الصامتة من الوعاظ على تكريس أنفسهم من أجل السلام والوئام وتوفير وسيلة جاهزة لهم للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، إذا ما ألتزم الوعاظ والمدرسون رسميا مرة في السنة بإحلال السلام والوئام، فهذا يعني أنه عندما تنشأ الأزمة المقبلة بين الأديان أو أي استفزاز لها، فقد تنتكس إلى خوف وعدم ثقة يتسمان بضيق الأفق، ومن المرجح أنه تقاوم رياح الديماغوغائية الشعبية.

إنني إذ أنتقل إلى النص نفسه، أود أن أوضح بعضا من أهم مصطلحاته ومفاهيمه الجوهرية.

أولا، في عنوان مشروع القرار نفسه وفي الفقرة الثانية من المنطوق، وفي أماكن أخرى، تستخدم كلمة ''وئام'' بالمعنى الصيني للعبارة. ونضيفها إلى عبارة ''التسامح''، التي استخدمناها أيضا، لأن التسامح يمكن أن يوحي بأن الآخر، غير إيجابي جدا، بحيث يتعين التسامح معه. ولا يمكننا استخدام عبارة ''تقبل'' لأنها تعني ضمنا أن الأديان تتقبل تعاليم الديانات الأخرى، بدلا من حقها في تلك التعاليم، وهذا ليس هو الحال. إذ لا يمكننا أن نستخدم عبارة ''السلام'' وحدها لأنها توحي بأن السلام يعني مجرد عدم وجود حرب وليس انعدام الكراهية. ولا يمكن أن ينقذنا هنا إلا المفهوم الكونفوشي للوئام لأنه يوحي أكثر من مجرد السلام، بل أيضا التفاعل الجميل والديناميكي بين عناصر مختلفة في إطار شامل.

ثانيا، في الفقرة ٣، وردت إشارة إلى ''حب الله، وحب الجار، أو حب البر وحب الجار''. لماذا هذه الإشارة الدينية لازمة في قرار للأمم المتحدة؟ للإجابة على هذا السؤال، من الجدير ملاحظته أولا، أن مشروع القرار فريد لأنه يتكلم بالتحديد عن السلام بين الأديان وليس عن أي شيء آخر، لذلك، من الطبيعي أن ترد بعض الإشارات الدينية في هذه الحالة بالذات. فالإبقاء بصرامة على نقيض ذلك يعني أن نتجاهل مشاعر ٨٥ في المائة من سكان العالم الذين يعتنقون ديانة ما أو أخرى.

ثالثا، وربما هو الأهم، ندرج هذه الإشارات لأننا بينما نتفق جميعا على أنه من الواضح أنه ليس من عمل الأمم المتحدة الدخول في نظام لاهوتي، ومع ذلك فإن الهدف الأساسي للأمم المتحدة يتمثل في صنع السلام والحفاظ على السلام، وبدون إشارة محددة إلى الله وإلى الوصيتين المتعلقتين

بالحب، فإن الكثير من المسلمين الورعين – إن لم يكن معظمهم – والمسيحيين واليهود سوف يعتبرون أي دعوة إلى العلمانية في أسبوع الوئام بين الأديان ستصبح ابتذالا عقيما إذ ليسع بوسعهم تأييدها بالكامل أو بإخلاص. فقد جاء في الكتاب المقدس، أن عيسى المسيح قال ”ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، بل بكل ما يخرج من فم الرب يحيا الإنسان“ (إنجيل متى، ٤:٤“)،”ليتقدس اسمك“ (إنجيل متى ٦:٩). وتوجد معان مماثلة في القرآن الكريم، حيث ذُكر أنه ما من عمل يُثاب عليه المرء في سعيه ”إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى“ (سورة الليل، الآية ٢٠) وحقا ”وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَر“، سورة العنكبوت، الآية ٤٥).

وبعبارة أخرى، يؤسفني أن أقول إن العديد من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين يشكلون مجتمعين ربما ٥٥ في المائة من سكان العالم، أضحوا متورطين في معظم النزاعات في العالم، لذلك من الضروري أن نذكر جوهر معتقداتهم. وبخلاف ذلك، فإن الأمل في تعزيز السلام بين الأديان بفرض عليها بالإكراه لغة خارجية وعلمانية بحتة وبيروقراطية سيكون بمثابة بيت منقسم على نفسه. ولن يكتب له الدوام.

رابعا، مما تجدر ملاحظته أن هذه اللغة لا تستبعد أي أحد ينتمي لأي ديانة أو معتقد على الإطلاق. وكل شخص لديه نية حسنة، سواء أكان يعتنق ديانة أم لا، بوسعه وينبغي له أن يلتزم بحب الجار وحب الله أو حب الجار وحب البر. فحب الإنسان لجاره وحب الله في النهاية جوهر حسن النية، والإشارة إلى الله لا تعني ضمنا الإيمان بالله أو بأي دين بعينه، وعلى الرغم من أنه بالنسبة للعديد من المؤمنين، يعني البر الله بالتحديد. فقد قال عيسى المسيح ”ليس أحد صالحاً إلا واحد وهو الله“ (الكتاب المقدس، إنجيل مرقس، ١٠:١٨) و ”البر“ من أسماء الله الحسنى في القرآن الكريم، وهكذا من الناحية اللاهوتية فإن الكلام عن البر صحيح، ولكنه معادلة شاملة – كما يبدو حتى الآن – توحد البشرية جمعاء ولا تترك أحدا.

خامسا، هناك سبب آخر لضرورة الإشارة إلى حب الجار بالتحديد، إنه يضع معيارا قيما وعمليا يستند عليه الناس ويتساءلون إن كانت أعمالهم تنبع من لفظة ”*caritas*“ – حب – حب الجار أو عدمه. وفي الواقع كما قال النبي محمد، ”لا يؤمن أحدكم حتى يحب لجاره ما يحب لنفسه“.

كذلك في الفقرة ٣ من المنطوق استخدمت عبارة ”على أساس طوعي“ لأن الاقتراح برمته يجب أن يكون طوعيا بالكامل. ولا يجوز إرغام أي دار من دور العبادة على الاحتفال بأسبوع الوئام العالمي بين الأديان، لأنه بينما نأمل في تشجيع الوئام بين الأديان، فإن آخر شيء نريده لأي شخص على الإطلاق هو أن يشعر بأن شيئا ما يفرض عليه أو على دينه أو معتقداته أو قناعاته. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتصور الحوافز الإيجابية لكي يشجع ويساعد في دعم ورصد تنفيذ مشروع القرار.

وأخيرا، وفي الفقرة ٣ من المنطوق فإن عبارة ”كل حسب تقاليده أو معتقداته“ تعتبر حيوية لأن الديانات المختلفة لا تفسر بالضرورة حب الله وحب الجار بنفس الطريقة بالضبط ولا تريد أن يقال بأنهم يفعلون ذلك. وهكذا فإن هذه العبارة تتحاشى مخاطر التوفيق بين المعتقدات المتعارضة أو التقليل من أهميتها وتسمح بالاختلافات الدينية في إطار نفس الهدف المتمثل في العمل نحو السلام والوئام بين الأديان.

وخلاصة القول، أطلب بمنتهى التواضع إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار A/65/L.5 بشأن أسبوع الوئام العالمي بين الأديان، مع التنويه بأنه لا يستبعد أي فرد ولا يعرض للخطر أي فرد، ولا يلزم

أحدا، ولا يرغم أحدا، ولا يضر بأحد أو يكلف شيئا. بل على النقيض من ذلك، يشمل الجميع ويشارك الجميع في الاحتفال ، وينفع الجميع، ويوحد الجميع وينطوي على إمكانية إحلال السلام والوئام اللازمين كثيرا للعالم بأسره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”أسبوع الوئام العالمي بين الأديان“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة للإعلان عن أسماء مشاركين جدد في تقديم مشروع القرار.

السيد شانغ (إدارة الجمعية العامة وتنظيم المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة، بأن تونس، والجماهيرية العربية الليبية، وسورينام، طلبت الانضمام إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار A/65/L.5.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.5؟

اعتُمد مشروع القرار *A/65/L.5*. (القرار ٦٥/٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق. وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد بورنيه (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ٦٥/٥ المعنون ”أسبوع الوئام العالمي للأديان“، الذي اتخذ للتو.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن شكره لوفد المملكة الأردنية الهاشمية، على الروح البناءة التي قاد بها عملية التشاور بشأن القرار وعلى استعداده لدمج المقترحات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في القرار.

يرحب الاتحاد الأوروبي بأي دعوة إلى الحوار والسلام والتسامح والتفاهم المتبادل بين الشعوب والدول. وبهذه الروح، شارك الاتحاد الأوروبي توافق الآراء على القرار على أساس الفهم التالي لبعض المسائل الجوهرية التي يثيرها القرار.

إنها حقيقة لا تقبل الجدال أنه لا يمكن اعتبار الأديان والمعتقدات والمذاهب جهات فاعلة بموجب القانون الدولي. لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي شارك توافق الآراء على أن يكون مفهوما أن الإشارة إلى الحوار بين الأديان والعقائد والمعتقدات في الفقرة الثانية من الديباجة وفي الفقرة ١ تعني الحوار بين أفراد ينتمون إلى أديان ومعتقدات وعقائد مختلفة. وكما هو الحال في مجالات أخرى، فإن أي التزام للدول تجاه الشئون الدينية ليس قائما إزاء دين أو عقيدة أو معتقد بعينه ولكنه، قائم حصرا ، إزاء أفراد، أو مجموعات أفراد، مع الاحترام الكامل لحرية الفرد في اختيار دينه أو معتقده واستقلال المؤسسات الدينية في المسائل العقائدية على السواء.

وعليه، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا يمكن تفسير الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٣ من منطوق القرار على أنهما تبيحان للدول التدخل في العلاقة بين الأفراد ومعتقداتهم وأديانهم، أو فرض وجهات نظرها على مضمون أو طريقة أي خطاب مشترك بين الأديان أو داخل كل واحد منها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي محكومة بنظم وسياسات تقوم على الفصل التام بين الدولة والدين أيا كان. لذلك نحن لا نرى أننا مضطرون للتدخل في الخطاب الديني في أماكن العبادة. غير أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا مطلقا الرغبة التي تم التعبير عنها في القرار بأن يسود الاحترام والتفاهم بين جميع الأديان والعقائد والمعتقدات.

ومع التسليم بأهمية الحوار بين الأديان، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن ينوه إلى أن الحوار بين الأديان، أو داخل كل واحد منها، عنصر إضافي مكمّل للحوار بين الثقافات ولثقافة السلام. وقد يشكل الدين أو العقيدة جزءا من الهويات المتعددة للأفراد، ولكننا نحسب أن القرار، بتعاطيه حصرا مع مصدر واحد من مصادر الهوية، لا يسعى للتقليل من أهمية المصادر الأخرى. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي إبراز دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تعزيز جميع أوجه الحوار بين الثقافات وكذلك دور تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة في تعزيز التفاهم والعلاقات التعاونية بين الدول والشعوب المنتمية لمختلف الثقافات والأديان.

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالدعوة إلى الوئام بين العقائد كما ورد في القرار وإلى الحوار بين الأديان والعقائد والمعتقدات الوارد في الفقرة الثانية من الديباجة وفي الفقرة ١ من منطوق القرار، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن ذلك لا يقتصر على ديانات وعقائد توحيدية بعينها، على سبيل المثال، بل إن المقصود هو جميع أتباع أي دين أو عقيدة أو معتقد على نحو شامل وعالمي.

السيد ميشيلسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تود النرويج أن تتقدم بالشكر إلى الأردن على الطريقة التي قاد بها المفاوضات إلى نهايتها بنجاح اليوم. وترحب النرويج بهذه المبادرة الهامة لإدراكنا لأهمية التعايش السلمي بين الأفراد الذين يعتنقون أديانا وعقائد مختلفة وأهمية الحوار بين الأديان لتعزيز السلام والتفاهم.

ونود أن نضيف، تسجيلا لموقفنا، أننا نؤيد تماما التفسير الذي ورد على لسان ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي لبعض المسائل الأساسية التي يثيرها القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة لممثل الأردن.

الأمير غازي بن محمد (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أستميحكم عذرا في أخذ الكلمة مرة أخرى ولكنني وددت أن أشكر الوفود، وبخاصة مؤيدي القرار الذين بلغ عددهم الآن ٣١ على الروح البنّاءة التي اتسم بها عملهم معنا طيلة عملية المفاوضات. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد لأعضاء الاتحاد الأوروبي على أننا نتفق مع التمييز الدقيق الذي قدموه عند تعليل تصويتهم بعد التصويت، ونحن ممتنون لهم على ما قدموه من دعم وإسهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٥/٦٥ بشأن أسبوع الوئام العالمي بين الأديان وبمبادرة الوفد الأردني في ذلك الشأن. وبهذه المناسبة، أود أن أرحب ترحيبا حارا بسمو الأمير غازي بن محمد وأن أشكر الأردن على تقديم تلك المبادرة النبيلة. لقد كان لنا شرف المشاركة في تأييد مشروع القرار ويسعدنا أن نرى احتضانه من قبل مجموعة أوسع من الأعضاء. ذلك دليل على التزام المجتمع العالمي بتحقيق عالم أكثر سلاما ووئاما لمصلحة الأجيال القادمة.

إننا نؤمن بأن هذه الدعوة إلى السلام والتسامح والتفاهم المتبادل ستسهم في تعزيز ثقافة سلام عالمية في جميع أنحاء العالم. ومن جانبها ، فإن تركيا ستواصل بذل جهودها لتعزيز قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتسامح واحترام الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): ينتهز وفدي هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى الوفد الأردني على تقديمه القرار ٥/٦٥ الرامي إلى تعزيز النوايا الطيبة بين الأديان خدمة لثقافة السلام. إن الأمم المتحدة تنظر في بند جدول الأعمال هذا منذ بضعة أعوام. ومنذ أكثر من عشرين عاما، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣) وبعدها بقليل اعتمدت أول قرار يتعلق بتعزيز التفاهم والانسجام والتعاون بين الأديان والثقافات.

إن إرساء ثقافة السلام بين شعوب العالم ليست بالمهمة التي ينبغي الاستهانة بها. إن كل فرد مسئول، وفي جميع الأوقات، عن تعزيز السلام والتسامح والاحترام المتبادل بين جميع الأشخاص المنتمين إلى تقاليد دينية مختلفة. لذا، فإن تخصيص أسبوع في العام القادم بغرض إذكاء الوعي بالتزامنا المشترك في هذا الصدد يبرز بدون شك أهمية تلك المسئولية ويسهم إسهاما فعالا في ترجمة حب الله إلى حب الجار، ليس بمعنى من يشاركوننا الدين فحسب بل كل شخص لأن لكل فرد كرامة وقيمة.

يشيد وفدي بالطريقة التي أدارت بها بعثة الأردن المشاورات بشأن القرار الحالي. وقد أُخِذَت بعض اقتراحات وفدي في الاعتبار. ولكن في نفس الوقت، كان وفدي يأمل أن يضع القرار الثقل بشكل أكبر على أهمية الحوار بين الأديان على صعيدي المؤسسات والسلطات.

وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، تقفز إلى ذهن المرء الاستجابات الرسمية لعبارة سواء بيننا وبينكم بما في ذلك المنتدى الكاثوليكي – الإسلامي الذي يمثل مبادرة قائمة حاليا يجتمع فيها علماء كثيرون من الديانتين بصورة منتظمة بغية تحقيق تقدم في الحوار بين الأديان. وعلاوة على ذلك، لا يميز القرار بوضوح بين العقيدة على المستوى الشخصي والدين على الصعيد المؤسسي. وفي هذا السياق، كان وفدي يأمل في تغيير عنوان القرار من ''أسبوع الوئام العالمي بين الأديان'' إلى ''أسبوع الحوار/التفاهم بين الأديان على نطاق العالم'' أو ''أسبوع الحوار بين الأديان والمعتقدات على نطاق العالم''، كما كان وفدي يفضل استبدال اللفظة المضللة ''وئام'' بلفظة ''حوار'' أو ''احترام'' أو''تسامح''.

إن احترام التنوع الثقافي والديني في عالم العولمة المتزايدة يسهم في التعاون الدولي ويعزز الحوار بين الأديان وبين الأشخاص. بمناسبة اعتماد النص المعروض علينا، يود وفدي انتهاز هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه الثابت بتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين الكاثوليك وأتباع التقاليد الدينية الأخرى والحوار والتعاون معهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.